دزه ئي :التخصيصات الاستثمارية قليلة والحكومة ستتبنى بناء مشروع 500 الف وحدة سكنية

7-6

البطالة المقنَّعة .. الظاهرة الأكثر انتشاراً في دوائر الدولة

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1670)السنة السابعة -الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

أكثر من 140 عرضاً استثمارياً من قبل كبريات الشركات البريطانية

تقديرات ديون دبي تجاوزت 80 مليار دولار

أزمة دبي المالية..

الحدث الاقتصادي الأبرز خلال الربع الأخير من العام الحالي

2

المنتج المحلي .. لا يقوى على منافسة المنتجات المستوردة

12

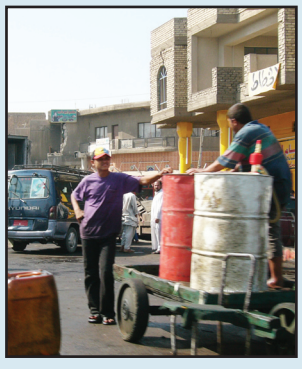

شحة الوقود وضعف الرقابة الحكومية

14

كتاب .. سوق الأسهم المالية الجزء التاسع

الاقتصادي | العدد (1670) السنة السابعة - الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

بعد أن خلت الأسواق منه

المنتج الوطني.. لا يقوى على منافسة المنتجات المستوردة

■ تقرير / احمد العابدي

السلع والبضائع العراقية هي الأقل تواجدا في الأسواق مقارنة بالمنتجات والبضائع المستوردة التي تنتشر بشكل ملفت للنظر، وتواجه المنتجات والبضائع العراقية كسادا مقابل المنتجات الأخرى التي تكون اقل سعرا وأكثر انتشارا منها.

ويرى عضو لجنة الاقتصاد في مجلس النواب احمد العلواني: ان السوق العراقية مغرقة الآن بالبضائع القادمة، وسبب ذلك يعود لكون ان أسعار تلك البضائع اقل بكثير من المنتج المحلي وان الصناعة العراقية تشهد منافسة غير شريفة من بضائع تتدفق من كل بلدان العالم.

وأضاف: ان أسعارها الرخيصة تجعلها منافسة للمنتج المحلي، بل تكون لها الأولوية والأفضلية في الرواج والعرض والطلب على منتجاتنا العراقية.

وأشار العلواني الى ان المنتج الوطني غير محمي قانوناً إضافة الى عدم وجود رغبة وإقبال عليه.

وأوضح: ان مجلس النواب سيصوت قريبا على قانون حماية المنتج العراقي، وهذا القانون من شأنه ان يسهم في خلق مناخ مناسب للمنتجات الوطنية وتشجيع المواطنين على اقتنائها وفيه كثير من الإجراءات التي تدعم المنتج الوطني.

الا ان الخبير الاقتصادي.. يؤكد على ضرورة تفعيل دور اللجان الحدودية بعد ان ثبت ان كل البضائع والسلع المتدنية الجودة والتالفة تتدفق الى بلادنا بسبب غياب وتعطيل عمل المفاصل التفتيشية المهمة.

وطالب بإعادة نشاط وعمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ودوائر الرقابة الصحية لأخذ دورها في فحص وتدقيق المواد الداخلة والتأكد من صلاحيتها وسلامتها.

من جانبها أكدت عضو اللجنة الاقتصادية الدكتورة عامرة البلداوي ان اللجنة الاقتصادية في البرلمان انتهت من دراسة قانون المنتج الوطني وسوف يقدم للتصويت بعد عطلة العيد، فقد وضع القانون عدداً من الحلول والإجراءات لحماية المنتج المحلي ومن خلال توفير بيئة لتشجيع المنتج الوطني والمنتج المحلي يجد من يحميه لكي يعود المنتجون الى فتح معاملهم ومصانعهم ولكي لا يتحولوا الى مجرد مستوردين .

وتابعت :" هناك جهود كبيرة لإعادة نشاط صندوق التنمية الصناعية لدعم المعامل والشركات العراقية وتفعيل دور المصرف الصناعي لتقديم قروض مجزية وبفوائد ميسرة ورمزية"، إلا ان البلداوي توقعت فترة لا تقل عن ثلاث سنوات لجني ثمار هذا القانون.

وترى الدكتورة منى الموسوي (رئيس مركز حماية المستهلك في جامعة بغداد) ان هناك الكثير من القوانين التي نحن بأمس الحاجة لها منها قانون حماية المستهلك وحماية المنتج المحلي خاصة في ظل الانفتاح غير المبرر للكثير من المنتجات التي تأتي من جنوب شرق آسيا، وهذه بحد ذاتها تحديات نمر بها في ظل غياب هذه القوانين.

وتؤكد الموسوي على المنافسة العادلة وهذا الأمر لا يشمل كل السلع أنما يتم الحد من بضائع المنتجات المتشابهة فقط، ويجب أعطاء فترة لجميع القطاعات لا تقل عن ثلاث سنوات لإعادة تأهيلها من خلال أعطاء قروض ميسرة والإعفاءات الضريبة للكمائن التي تستخدم في هذه القطاعات.

ودعت الموسوي الى ان تتبنى الحكومة مبادرة صناعية كما تبنت مبادرة زراعية لإحياء الصناعات الوطنية لكي تنتج وتصل الى حد المنافسة والى التصدير في المستقبل.

في حين يرى محمد جاسم العبيدي (صاحب محل لبيع المواد الكهربائية) ان سبب غزو البضائع من دول الجوار وخاصة الإيرانية والسورية والصينية للأسواق العراقية هو غياب الرقابة وجشع بعض التجار الذين يبحثون عن الكسب على حساب الجودة!

وتابع: ان هناك نوعيات جيدة من البضائع العراقية ولكن أسعارها مرتفعة قياسا للمنتجات المستوردة ما جعل الأخيرة أكثر رواجا بسبب أسعارها المتدنية، وهذا يأتي في ظل غياب كامل لأي مؤسسة رقابية وعدم وجود أي محفزات لجذب الزبائن.

فيما قال الدكتور سالم البياتي (خبير في مركز السوق وحماية المستهلك): ان المنتج المحلي والصناعات الوطنية لا يمكن حمايتها فقط بالقوانين في ظل سياسة إغراق متعمدة من دول الجوار وفي ظل ظروف لا تشجع على الصناعة الوطنية.

ولكن ألبياتي يرى ان هناك منظومة من الإجراءات لحماية المنتج المحلي منها وجود كمارك تنظم دخول هذه السلع وتكون هذه (كالفلتر) وهو بحاجة الى وعي عالٍ للعاملين في هذه الأماكن، ثم تحديد ما هي السلع مع وجود رقابة فعالة على الأسعار وتحتاج العملية الى قراءة مركبة لكي لا توجد أزمة أسعار.

وأضاف: ان الأسباب وراء ذلك هي فقدان الدعم الحكومي للقطاعين الصناعي العام والخاص وعدم وجود آلية لتنظيم عملها وإنشاء معامل جديدة وتطوير القديمة ووضع ضوابط خاصة لاستيراد البضائع والمنتجات من الخارج.

في حين يقول العميد فاضل مخلف مدير عام منفذ طربيل: ان هناك عدداً من الإجراءات المطبقة في منفذ طربيل التي من شأنها الحد من دخول بضائع غير صالحة.

وتابع قائلاً: نحن نعيد أي مادة فيها شك بنسبة ٥٪ لدينا فحوصات أولية التي نقرر على ضوئها دخول البضائع من عدمها، ونحن لا نسمح بأي تلاعب في هذا المجال، لان الأمر مرتبط بحياة المواطن العراقي هذا الأمر يجعنا إمام مسؤولية لا تقل خطورة عن توفير الأمن فهو امن غذائي ان صح التعبير ونحن من أكثر المنافذ التي ترسل عينات الى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في بغداد ولا نسمح بدخول أي بضاعة الا بعد نجاحها في الفحص.

وقال محمود موات (صاحب محل في منطقة جميلة): السوق نادرا ما ترى فيه المنتجات العراقية، لكن المنتجات الإيرانية والسورية والصينية تراها موجودة في كل المحال التجارية على الرغم من رداءتها قياسا بالمنتجات الأخرى ومنها العراقية.

وأضاف: ان هناك العديد من المعالجات لحماية المستهلك والمنتج الوطني من خلال وضع ضوابط للاستيراد وإخضاع جميع السلع والمواد المستوردة لتدقيق الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قبل دخولها ووصولها الى المستهلك حماية له وللثروة الوطنية.

وطالب بضرورة فرض الرسوم على البضائع الأجنبية وإعفاء المواد الأولية للمعامل من الرسوم الكمركية وكذلك إعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل ولمدة ٣. ٥ سنوات أسوة بالمنتج الزراعي والمزارعين الذين أعفتهم الدولة من دفع ضريبة الدخل، بهدف تشغيل عجلة الصناعة الوطنية لتحديث المشاريع الصناعية القائمة.

السكرتير الاقتصادي الأول في السفارة البريطانية أندرو كيرك لـ (المدى الاقتصادي):

أكثر من 140 عرضاً استثمارياً من قبل كبريات الشركات البريطانية عقب مؤتمر لندن

■ حاوره/ مصطفى علي فالح

مثل مؤتمر الاستثمار الذي عقد في لندن علامة بارزة في إمكانية دخول الشركات البريطانية لسوق العمل العراقية.

السكرتير الاقتصادي الأول في السفارة البريطانية أندرو كيرك تحدث لـ(المدى الاقتصادي) عن نتائج هذا المؤتمر وأمور أخرى تتعلق بالاستثمار

■ ما طبيعة النتائج التي تمخضت عن مؤتمر الاستثمار في لندن أذا ما علمنا أن الشركات البريطانية لم تدخل الى الاستثمار داخل العراق، ما الأسباب وراء ذلك؟

– على العكس من ذلك، فلقد حقق مؤتمر الإستثمار الذي عقد في شهر نيسان الماضي في لندن نجاحاً كبيراً.

وفي الأسابيع التي تلت هذا الحدث التجاري في المملكة المتحدة، تلقت منظمة الاستثمار البريطانية ما يزيد على ٣٠ طلبا لمتابعة الحجز في مناقصات مشاريع الاستثمار في العراق وعليه قامت شركة الاستثمارات الوطنية البريطانية بالاستجابة لأكثر من ١٤٠ عرضاً من شركات بريطانية معروفة على المستوى الدولي فضلا عن قيام العديد من الشركات البريطانية بالاستجابة الى طلبات العروض الاستثمارية في العراق من دون الرجوع الى شركة الاستثمارات البريطانية وانما الاتصال المباشر بالمشاريع الاستثمارية العراقية، اما بالنسبة الى عدد الشركات التي استجابت الى العروض الخارجية فمن الصعب معرفة عددها او متابعتها من خلال وزارة العمل. وقامت العديد من الشركات البريطانية بالعديد من الزيارات التي تلت مؤتمر لندن للوقوف والمتابعة لآخر التطورات التي تخص التعاقدات التي تم مناقشة أولياتها في مؤتمر لندن.

على سبيل المثال شركات مثل أم يو أس سي، غلفتينر وبريتش بتروليوم وشركة شل، وهنالك بعض من الزيارات المستقبلية المخطط لها سوف تقوم بها شركات أرمر شيلد، شركة بريتيش بتروليوم (مرة أخرى)، مذرويل بريدج ولقد قدمت شركة دويتشه لاند عرضا رئيسيا كبيرا على مناقصات تم التقدم بها سابقا الى مندوبينا في البصرة وبغداد و كذلك قامت شركة [أبسلي] بتقديم عرض نظام الرصد الدولي الخاص بالمطارات إضافة الى عرض شركة رولز رويس للتوربينات المقترحات في هذا الحدث.

وبهذا المنهج نفسه قدمت شركة ابن سينا وميرشانت بريدج بعض عروض الاستثمارات وهنالك المزيد من المناقشات في هذا الحدث- لاسيما في الحصول على خدمات شركة نفط باستثمارات الشراكة الدولية في مجال الخدمات النفطية- وضع سوق الأوراق المالية الدولية والبنوك التجارية، وبيوت التمويل الاستثماري.

■ ما طبيعة التوجسات التي يحملها رجال الاعمال البريطانيون للعمل في العراق؟

– الفساد يمثل المسألة الرئيسية التي تواجه الراغبين في القيام بأعمال تجارية في العراق، ولكنه أمر غير قانوني وبموجب قانون المملكة المتحدة للشركات المسجلة والأفراد في القيام برشوة مسؤولين في الخارج، نحن واضحون جدا مع كل من الشركات التي لديها الرغبة في القيام بالأعمال التجارية في العراق بأن حكومة المملكة المتحدة لن تتسامح مع الذين يقومون بالممارسات الفاسدة، أننا نجد أن تلك الشركات التي تتمسك بمبادئها تميل إلى الحصول على احترام لموقفهم في المدى الطويل، ويرجح أن توفر للمستخدمين النهائيين/ العملاء/ مع نوعية أفضل وأكثر المنتجات الموثوق بها، وأفضل ضمانات احتياطية من منافسيها الأقل تدقيقاً.

وكذلك تلعب تكاليف توفير الأمن مما لا شك فيه إضافة إلى تكاليف القيام بالأعمال التجارية في العراق لأية شركة دوراً أساسياً في التوجسات التي يحملها رجال الاعمال البريطانيون نظرا للتكاليف الباهظة التي تترتب على توفير الأمن للشركات التي لديها النية في العمل في العراق، لكنه يعتبر إلى حد كبير من حيث التكلفة أمرا يمكن التحكم به للشركات التي تميل إلى أن تكون أكثر قلقا مع التعقيدات في تنظيم الأعمال التجارية وعدم وجود بيئة عمل ودية في العراق.

■ ماذا عن الاستثمار النفطي في العراق، هل هنالك توجه للشركات النفطية البريطانية الكبرى؟

– بالتأكيد شهدتم التغطية الصحفية التي تخص توقيع عقد بين شركة بريتيش بتروليوم، وشركة البترول الوطنية الصينية وشركة نفط الجنوب في ٣ تشرين الثاني الماضي لزيادة الانتاج في حقل الرميلة في جنوب العراق. أن شركة بريتش بتروليم لديها خطة لاستثمار ٢٧ مليار دولار خلال فترة ٢٠ سنة من سنوات العقد، وان الشركة البريطانية الهولندية المشتركة (شل) أيضاً لها مصلحة في عقد تم توقيعه مؤخرا لتطوير حقل غرب القرنة جنباً إلى جنب مع شركة اكسون موبيل. أن شركة شل أيضاً تتفاوض لتنفيذ مشروع كبير للغاز في جنوب العراق، إضافة الى عدد من الشركات البريطانية التي تعمل في المنطقة الكردية على عقود الاستكشاف.

في تشرين الأول/أكتوبر قامت ٦ شركات بريطانية بالمشاركة في بعثة النفط والغاز التجارية الى العراق والتي قامت بدورها بعقد لقاء مع مسؤولي وزارة النفط، وشركات الاستثمارات الوطنية العراقية وشركات الخدمات العراقية فضلا عن شركات الجنوب وميسان النفطية الموجودة في البصرة.

إن الشركات المتخصصة في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لقطاع النفط والغاز موجودة وهي التي تغطي مجالات مثل الهندسة وإدارة المشاريع، وتوفير الكيمياء التكنولوجيا ذات الصلة، ومعدات الحفر، والتكنولوجيا والتدريب وحلول خط الأنابيب، أن مردود مهمة البعثة كان ايجابيا جدا وبعض الشركات تخطط الى العودة لمتابعة المزيد من الفرص وإنشاء مكاتب لها في العراق.

أخيرا، هناك عدد من الشركات البريطانية السابقة قد تم قبولها للتأهل للجولة الثانية من التراخيص في ديسمبر كانون الأول عام ٢٠٠٩.

■ ماذا بشأن طبيعة التبادل التجاري بين البلدين، هل هنالك خطة او ستراتيجية؟

– لطالما كان هنالك لبريطانيا ولفترة طويلة علاقات تجارية مع العراق، ولقد أشار العديد من أصدقائنا في العراق وبشكل منتظم الى تلك العلاقة.أن العديد من كبار المسؤولين العراقيين انهوا دراستهم وتدربوا في المملكة المتحدة وشكلوا صداقات وثيقة مع مواطني المملكة المتحدة، وهذا يساعد على تشكيل الروابط الشخصية، التي غالبا ما تؤدي إلى تطوير العلاقات التجارية.

أبعد من ذلك، ومثل العديد من الأسواق الأخرى في جميع أنحاء العالم، تعتبر السلع والخدمات البريطانية مرادفة للجودة والامتياز.أن الشركات البريطانية لديها المهارات الصحيحة والخبرات والقدرات عبر مجموعة من القطاعات لمساعدة العراق على إعادة بناء اقتصاده.

إن أرقام ومردودات التجارة مع العراق تحكي قصة إيجابية، فصادرات المملكة المتحدة من الخدمات قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا من ٢٧٣ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٧ الى ٤٣٣ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٨.أن صادرات المملكة المتحدة من السلع زاد العام الماضي بنسبة ١٧٪ ليصل الى ١٥٦ مليون جنيه إسترليني بينما الواردات من السلع بلغت قيمتها (٢) مليوني جنيه إسترليني فقط، صادرات المملكة المتحدة من السلع تستمر في الارتفاع هذا العام على الرغم من الركود الاقتصادي بزيادة قدرها ٦٪ على أساس سنوي يبلغ ٩٤ مليون جنيه إسترليني خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى يوليو/ تموز.

على الجانب الاستثماري، فالمملكة المتحدة وعلى نحو متزايد تركز على مساعدة المؤسسات العراقية لجذب استثمارات القطاع الخاص، المملكة المتحدة ساعدت على إنشاء لجنة تنمية البصرة وهيئة استثمار البصرة والوكالات العراقية التي تعمل على حفز النمو الاقتصادي، وكنا وما نزال ندعم ونساند المستثمرين الدوليين الراغبين العمل في العراق.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبقيادة اللوردماندلسون توجه وفد من ٢٣ شركة بريطانية إلى العراق، للنظر في الأعمال التجارية المحتملة وفرص الشراكة في وقت لاحق من ذلك الشهر، زار رئيس الوزراء نوري المالكي في المملكة المتحدة مع ١٥٠شخصية من الشخصيات القوية الموفدة، خلال تلك الزيارة، التي استضافتها حكومة المملكة المتحدة تحت شعار المؤتمر (استثمر في العراق)، مؤتمراً كبيراً مع رجال الأعمال العراقيين والبريطانيين لتعزيز التجارة والاستثمار عبر طائفة واسعة من القطاعات- من البناء والنقل والطاقة – على الرعاية الصحية والأمن والخدمات المالية.

وفي الآونة الأخيرة، في تشرين الثاني ٢٠٠٩، قام وفد مشترك بريطاني عراقي يضم أعضاء مجلس الأعمال برئاسة البارونة إيما نيكلسون، بزيارة الى بغداد بناء على دعوة من شركة الاستثمارات الوطنية.

الرئيس التنفيذي لمنظمة الاستثمار والتجارة البريطانية، السير أندرو كاهن، قام أيضاً بأول زيارة له الى العراق في نوفمبر/ تشرين الثاني للنظر عن كثب في العديد من فرص العمل في العراق و تمكن من عقد لقاءين مع وزيري المالية والنفط، وكذلك اجتمع مع رجال الاعمال العراقيين وأعضاء مجتمع رجال الاعمال البريطانيين في بغداد.

إن العديد من الشركات البريطانية تقوم حاليا وبالفعل بأعمال جيدة في العراق في مجموعة من القطاعات منها البناء والاستشارات الإدارية لمشروع الرعاية الصحية، من عمليات دعم الحياة لأنشطة النفط والغاز، ومن الحلول البرمجية لخدمات الأعمال التجارية.

وكمثال آخر عن التطور الملحوظ في مجال التعاون التجاري بين العراق وبريطانيا، قام مستشار للأمن بتأمين ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار عقد لمسح قاع البحر، وتقديم خدمات خط أنابيب بين مصافي النفط والموانئ ونقاط التحميل البحرية لناقلات النفط في البصرة.

شركة أخرى في المملكة المتحدة تقوم بعملية تداول نظام جديد للبرمجيات المصرفية في ١٥٠ فرعاً لبنك عراقي وهو النظام الذي سيعطي ٤,٥ مليون حساب أصحاب فرص الحصول على الخدمات المصرفية الحديثة لأول مرة، كذلك حصلت شركة جي فور اكس البريطانية مؤخرا على عقد كبير لتوفير الأمن في مطار بغداد الدولي.

إن منظمة التجارة والاستثمار البريطانية هي منظمة حكومية تساعد الشركات البريطانية في التوسع في مشاريعهم التجارية دوليا. منظمة الاستثمار والتجارة في الآونة الأخيرة وسعت حضورها في بغداد والبصرة. أن تجارتنا والفرق التجارية وفرت المشورة والدعم للمصدرين البريطانيين الراغبين بالقيام بأعمال تجارية في العراق. وفي تطور إيجابي آخر بالنسبة للمصدرين البريطانيين، في تموز / يوليو من هذا العام، المملكة المتحدة ومسؤول وكالة ائتمانات التصدير قد أعلن ان العراق كان قد عاد الى الغطاء الائتماني الدولي و لم تكن الحكومة قد وفرت الغطاء للشركات البريطانية منذ ما قبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

– شكرا لكم سيد اندرو على المعلومات والوقت الذي وفرتموه لنا لإجراء هذا اللقاء وبالتوفيق لكم في مشاريعكم الجديدة في العراق خدمة لصالح البلدين.

استثمارات بحرية في البصرة

الاقتصادي | العدد (1670) السنة السابعة - الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

أزمة دبي المالية.. الحدث الاقتصادي الأبرز خلال

■ دبي/ العواصم – متابعة المدى الاقتصادي

أزمة دبي بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ

□ كان إعلان عجز حكومة دبي عن سداد الديون المترتبة على شركتي دبي العالمية والنخيل والطلب من الدائنين منحهما مهلة جديدة لسدادها مثل موجة عاتية امتدت آثارها الى مختلف أرجاء العالم وأرغم المراقبين على طرح تساؤلات ليس عن حدة الأزمة المالية التي تعانيها الإمارة الصغيرة بل عن حكامها أيضاً.

دبي هي واحدة من الإمارات السبع التي تشكل الإمارات العربية المتحدة والإمارة الوحيدة التي تمتلك احتياطات جيدة من النفط والغاز هي أبو ظبي وبالتالي هي المسيطرة على الإمارات وخاصة فيما يتعلق بالدفاع والسياسية الخارجية منذ تشكيل الإمارات عقب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١.

وبرغم ذلك بقيت دبي تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي على ضوء التجربة الطويلة والمتميزة لمدينة دبي كميناء على الخليج وحتى عند وضع الدستور الدائم للإمارات تم الأخذ بعين الاعتبار الاستقلال الذاتي لكل إمارة من حيث إدارة مورداتها الذاتية وحرية نموذج التنمية الذي تختارها.

وكانت دبي قد تخلت عن قوات الامن الخاصة بها وسلمت مهمة الدفاع للحكومة الاتحادية وقد فسر المراقبون تلك الخطوة بانها تهدف الى التخلي عن هذه المهمة المكلفة ماليا لكي تتفرغ لمشروعها الاقتصادي.

وكان السبيل الوحيد المتاح أمام دبي التي لا تمتلك موارد طبيعية سوى التركيز على السياحة والقطاع العقاري.

على الورق بدا كل شيء مثاليا ووصلت نسبة مساهمة هذه القطاعات من الناتج الوطني الى ٩٥ بالمئة.

كما ان دبي قد توسعت في مشاريعها بشكل مبالغ فيه وبدأت بمشاريع عملاقة من بينها جزر اصطناعية في عرض البحر جرى تمويلها عن طريق القروض.

ومع نشوب الأزمة المالية العالمية العام الماضي تراجعت شهية المستثمرين للاستثمار في هذين القطاعين وبدأت بوادر الأزمة التي تواجهها دبي لان اغلب المشاريع القائمة كانت بحاجة الى تمويل على المدى القصير وحاولت الحكومة خلال العام الجاري إيجاد مصادر تمويل دولية لهذه المشاريع لكنها أخفقت في ذلك، وقد تفادت دبي الأزمة بفضل الدعم المادي المحدود الذي تلقته من حكومة أبو ظبي أوائل هذا العام والشهر الجاري.

وعندما رفضت أبو ظبي إنقاذ دبي ماليا بشكل كامل اتجهت الأنظار الى العلاقة بين الإمارتين واذا لم تبادر أبو ظبي الى تقديم الدعم المالي لدبي فان الأخيرة في طريقها الى الإفلاس.

كان حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم قد وبخ الصحفيين الذين تحدثوا عن أبو ظبي ودبي باعتبارهما إمارتين منفصلتين، كما ان آل مكتوم وحكام أبو ظبي آل نهيان لهما الجذور العشائرية نفسها حيث تنتميان الى بني ياس.

لكن علاقة العائلتين لا تخلو من الصراع والحروب حيث انفصلت دبي عام ١٨٣٣ عن أبو ظبي ولجأت الى الحماية البريطانية وفي أربعينيات القرن الماضي نشب صراع مسلح بين الأمارتين، كما ان هناك حاليا تنافساً بين الأمارتين حيث أقامت مثلا كل منها الخطوط الجوية الخاصة بها.

ولاشك ان تأثير الأزمة سينعكس على الكثيرين في دبي. فهناك حالياً آلاف العمال وخاصة من الآسيويين عالقين في دبي لا يستطيعون السفر وسيزداد عددهم مع توقف العمل في مزيد من المشاريع، كما سيخسر المزيد من الموظفين من الدول الغربية وظائفهم في الإمارة إضافة الى تكبد المستثمرين في القطاع العقاري فيها خسائر فادحة بسبب تراجع أسعار العقارات هناك بشدة.

■ تقديرات ديون دبي تجاوزت ٨٠ مليار دولار

■ شركتا دبي العالمية والنخيل أبرز الشركات المدينة

التايمز: الأزمة ألغت مشاريع عقار ضخمة في دبي

□ قالت صحيفة التايمز البريطانية ان الأزمة المالية العالمية أوقفت مشاريع عقارية ضخمة في إمارة دبي تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات.

وقالت الصحيفة الأسبوع الماضي ان من ابرز هذه المشاريع مشروع الجزر الاصطناعية في ساحل دبي التي من المفترض ان تكون ملاذا للأثرياء والمشاهير، تلك السلسلة التي تشبه خريطة العالم اذا نظر اليها من الفضاء الخارجي، وأطلق عليها تسمية (العالم).

وأشارت الصحيفة الى ان الهدف من المشروع كان اجتذاب المشاهير والأغنياء السوبر، الا ان من اشترى عقارا في هذا المشروع العملاق لم يكن من هؤلاء، بل كانوا مستثمرين عاديين دفع بعضهم ٧٠ في المئة من قيمة العقار.

وقالت التايمز ان معظم هؤلاء من البريطانيين ذوي الأصول الهندية، وقد تسبب تدهور الأوضاع في انتحار مستثمر غربي اشترى العقارات التي تمثل خريطة ايرلندا في مشروع العالم بقيمة ٣٨ مليون دولار، ولم يعد احد يأمل في استعادة استثماره بعد توقف المشروع او موته.

وأضافت الصحيفة ان أعراض الأزمة المالية العالمية تجلت فيما حدث ويحدث في دبي والإمارات عموما، اذ توقفت مشاريع عقارية بلغ إجمالي قيمتها نحو ٣٠٠ مليار دولار قبل ان تبدأ أسعار العقارات في الانهيار.

ويبدو، حسب التايمز، ان إمارة أبو ظبي الغنية بالنفط دخلت على الخط لمساعدة دبي المأزومة، فضخت قرابة عشرة مليارات دولار، وهناك عشرة مليارات أخرى ستضخ قريبا، والمرجح ان تضخ أبو ظبي مزيدا من الأموال في المستقبل.

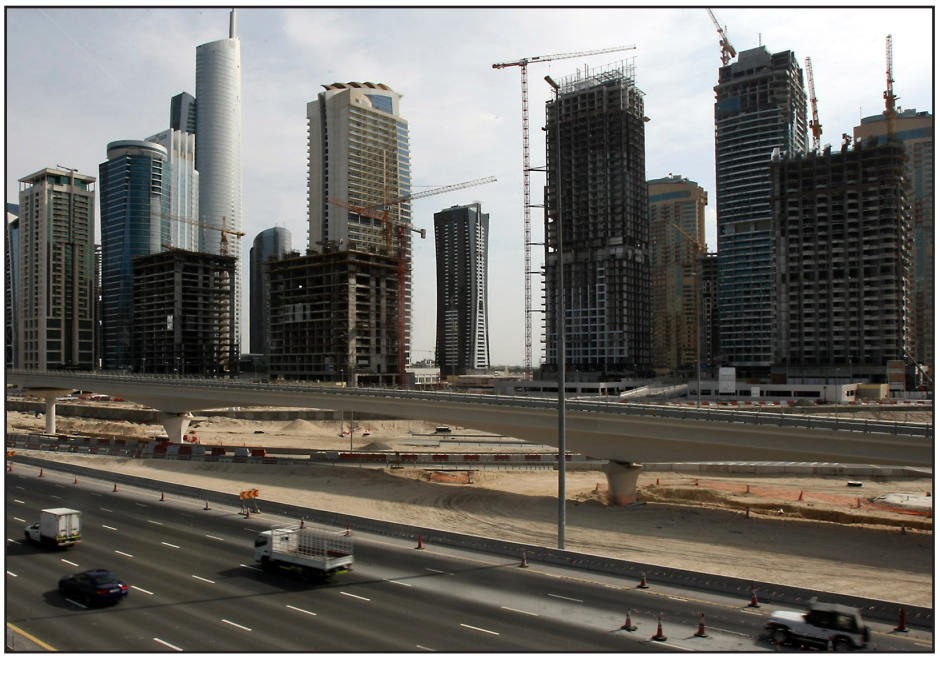

وبينت الصحيفة ان منطقة الساحل البحري التي كانت مفترضا ان تحول الى موقع المشروع العملاق، تحولت بعد تعرقله، الى اخطر مناطق الملاحة البحرية في العالم بسبب الأكوام الهائلة من الكونكريت والصخور التي كومت لتكوين جزر وسط الماء.

ونقلت الصحيفة عن وكيل عقارات في دبي قوله: ان "مشروع العالم قد ألغي، ولم يعد يشبه العالم، ولم يبق منها سوى جزيرة واحدة تصان دوريا يملكها الشيخ، اما الباقي فليس سوى أكوام من الصخر".

وتنقل الصحيفة مثالا آخر على تدهور الأوضاع في الإمارات، وتقول ان إمارة الشارقة المجاورة شعرت بقوة بأزمة الاقتصاد العالمي، وتبين هذا عندما توقف بناء مشاريع محطات توليد الطاقة، ولهذا تركت الشركات والاعمال والبيوت بلا كهرباء في أوقات النهار عندما تصل الحرارة الى ٥٠ درجة مئوية.

ونقلت الصحيفة عن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد تأكيده على عزمه إخراج الإمارة من المشاكل التي تتعرض لها، بل وتعهد بالمزيد من المشاريع المبالغ بها، موضحة انه من الناحية الرسمية لا يوجد إلغاء للمشاريع، وان الذي حدث هو تأجيلها لا أكثر.

الربع الأخير من العام الحالي

دبي: هل انهار النموذج؟

□ انزعجت الأسواق من احتمالات عدم دعم الحكومة الإماراتية لشركات دبي، يشعر المتابع لردود أفعال الأسواق العالمية، والتغطية الإعلامية المكثفة لإعلان دبي مهلة لسداد مستحقات ديون اكبر الشركات الحكومية وكأن النموذج الاقتصادي للإمارة فشل تماما.

وبرغم ان المبلغ الذي طلبت شركة دبي وورلد فترة سماح لسداده ليس بالضخم، نحو ٣,٥ مليار دولار، فان التداعيات العالمية ذكرت الناس بالأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي اثر انهيار القطاع العقاري الأمريكي.

ويعكس ما يجري أهمية دبي، ليس فقط لطموحها المثير وشططها فيما اتخذته عمادا على تطورها من عقار وسياحة وتجارة واستثمار وانما لكونها أوضح صورة للنظام المالي العالمي بحسناته وسيئاته.

شركة دبي وورلد، المملوكة لحكومة دبي إحدى الإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لديها ديون بالمليارات منذ مدة ولم تكن هناك مشكلة.

ودبي ككل مولت قدرا كبيرا من مشروعاتها بالائتمان فوصل دينها الى نحو ناتجها المحلي الإجمالي.

ومنذ تعمقت الأزمة الاقتصادية العالمية العام الماضي وشركات دبي الكبرى تعاني من مشاكل جمة.

وهناك من مشاكل الإفلاس والخسائر في اقتصادات أخرى في المنطقة اكبر بكثير من الأزمة الأخيرة في دبي. على سبيل المثال ضياع نحو ٢٢ مليار دولار في السعودية مع مشاكل مجموعة الصانع والقصيبي وحدها.

في بقية دول الخليج التي راكمت عائدات هائلة من صادرات الطاقة لا تفصح الحكومات عن تداعيات الركود العالمي عليها، وتنقذ كثيرا من شركاتها او تغطي على خسائرها بالمليارات، لكن دبي مختلفة، لانكشافها أكثر على الأسواق العالمية وعدم توفر النفط لديها ومن ثم اعتمادها اقتصاديا على التجارة والخدمات.

يبدو السبب الرئيس وراء انزعاج الأسواق وقلق قادة دول الغرب ان الشركة الحكومية لم تتلق دعما حكوميا (او سياديا كما يسمى في الإعلام الاقتصادي الغربي).

ولان نموذج دبي يمثل أوضح صور النظام المالي العالمي، الذي مني بآفة تضخيم قيمة الأصول بشكل مبالغ فيه، فان انفجار فقاعته سيكشف مثالبه أكثر بعدما بدا ان التدخلات الحكومية العالمية في الاقتصاد توشك ان تخرجه من الركود.

وكان متوقعا، كما تلحظ من كتابات المحللين الغربيين، ان تسارع إمارة أبو ظبي . التي تملك الثروة الأكبر في الإمارات من عائدات النفط . الى إنقاذ دبي بتوفير الأموال لتدفع شركاتها فوائد ديونها.

لكن الواضح ان أبو ظبي لن تتدخل كما تفعل حكومات خليجية أخرى (تستر) عيوب اقتصادها بالمليارات، كما ان دبي نفسها قد لا تكون راغبة في تمويل تشوه اقتصادي تريد التخلص منه.

ولا حرج على دبي، طالما انها تتعامل مع العالم المالي العالمي بطريقته، ان تتخلف عن سداد أقساط ديون، بل وتشهر إفلاس شركاتها الخاسرة غير القابلة لإعادة الهيكلة.

ولم يكن حديث بعض المعلقين والمحللين عن انعدام الشفافية في إعلان دبي الا إشارة لرغبة هؤلاء في معرفة ان كانت أبو ظبي او غيرها ستتقدم لإنقاذ الشركة ام لا.

تضخم قيمة الأصول كون فقاعة يعاني الجميع من انفجارها الآن وليس المقصود بالإفصاح إعلان الأرقام، فأرقام دبي معلنة ومعروفة بأفضل من غيرها في الخليج والمنطقة كلها.

والقلق العالمي هو على استمرار الحصول على فائدة استثمارات لو كانت في مجال ومكان آخر لكانت تبخرت بالفعل . وليس أفضل من ثروات عائدات النفط للحفاظ على أرباحهم من فوائد الديون.

وقد تبخرت أحلام الكثيرين في دبي فعلا في الآونة الأخيرة خاصة المغامرين في القطاع العقاري.

فكثير من الغربيين كانوا يشترون العقارات الفخمة في دبي على امل بيعها بعد قليل بضعف الثمن وكسب الملايين في غمضة عين.

وساهم كل ذلك في تضخيم فقاعة قيمة الأصول، وتضخمت معها الأحلام ولما انهارت فر هؤلاء من دبي يصرخون بان "البلد انهار"!.

والحقيقة هي بين هذا وذاك، فلا شك ان اقتصاد الإمارة استفاد من الفقاعة . كما استفاد منها مغتربون كثيرون من عمالة ومستثمرين . ويعاني الان من انفجارها.

واهم اشكال المعاناة هي ان دبي بنت في العقدين الأخيرين سمعة جعلت التأمين على ديونها واعمالها اقل كلفة من أي مكان آخر في العالم.

ولا شك ان الأزمات الأخيرة سترفع تلك الكلفة وتصعب على الإمارة توفير التمويل من الأسواق لمشروعات جديدة.

استطاعت دبي تحقيق قفزتها الاقتصادية في المنطقة عبر طريقة إدارة للإمارة وكأنها شركة لها رئيس ومجلس إدارة.

وافلح ذلك في البداية في تلافي البيروقراطية وتسهيل خطط تنمية طموحة جدا بتمويل ائتماني واستثمارات متنوعة.

وتمكن حكام دبي من الحفاظ على تلك الطريقة من دون مشاكل كبيرة ضمن الاتحاد الذي يشكل الدولة او مع الجيران من دول الخليج الأخرى.

وأصبح نموذج دبي ملهما لكثير من دول المنطقة التي صارت تقلدها في العقار والخدمات المالية وحتى محاولة تطوير السياحة.

ولم يقتصر الانبهار بالنموذج على دول خليجية مثل قطر والكويت وانما امتد الى دول راسخة لديها نمط تنمية ممتد مثل مصر والمغرب وغيرها.

والآن يجادل كثيرون بان ذلك النموذج فشل، من دون الاعتراف بان ذلك يعني فشل النظام المالي العالمي تماما.

ومع حرص العالم على نظامه المالي واستمرار جهوده لإنقاذه وتعافيه، لا يتصور ان اكثر بؤره وضوحا ستنهار حتى لو لم يتوفر "الدعم السيادي".

أزمة دبي تهز أسواق المال في أوروبا

□ شهدت الأسواق المالية الأوروبية هبوطا كبيرا الخميس الماضي وبداية الأسبوع الحالي على خلفية المخاوف الناجمة عن مدى قدرة إمارة دبي على تسديد ديونها المستحقة بعد طلب شركة دبي العالمية من دائنيها مهلة ستة أشهر لتسديد ديونها.

وسجل المؤشر الرئيس في بورصة لندن تراجعا بنسبة ٣,٢ في المئة وهو أدنى هبوط تسجله في يوم واحد منذ شهر آذار الماضي.

وسجلت أسواق البورصة في فرنسا وألمانيا تراجعا مماثلا في تعاملات اليوم في حين أن الأسواق المالية الأمريكية معطلة بسبب عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، هبط مؤشر كاك الفرنسي بنسبة ٣,٢ في المئة في حين خسر مؤشر داكس الألماني نسبة ٣,٤ في المئة من قيمته.

وتأثرت البورصات الأوروبية سلبا بطلب شركة دبي العالمية التي طلبت السماح لها بتسديد ديونها في شهر مايو/أيار المقبل.

وقال ديفيد بيك من شركة الخدمات في مجال تعاملات الأسواق المالية "شركاء بي جي سي" "بالتأكيد، فإن كارثة ديون دبي وحالة عدم اليقين التي نجمت عنها كان لها وقع كبير (على الأسواق)".

وسجل بنك بركلايز أدنى هبوط له بنسبة ٨ في المئة متبوعا ببنك رويال بنك أف سكوتلاند الذي خسر ٧,٨ في المئة من قيمة أسهمه.

وقال مسؤول مالي كبير في إمارة دبي، الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة المالية العليا في الإمارة، الخميس الماضي:، إنه يتفهم مخاوف الأسواق المالية وهواجس الدائنين بعد طلب شركة دبي العالمية من دائنيها مهلة ستة أشهر لتسديد ديونها المستحقة.

لكن المسؤول أضاف في بيان رسمي أن (عملاً حاسماً) بات ضروريا، متابعاً: نتفهم مخاوف الأسواق والدائنين على وجه الخصوص، لكن كان علينا التدخل بسبب الحاجة إلى عمل حاسم لمعالجة عبء الديون خصوصا (التي راكمتها شركة دبي العالمية).

وتعرضت سمعة دبي للمساءلة بعد ست سنوات من النمو السريع، وفي هذا الصدد، قال مانوس كراني من شركة "إم إف جلوبال" "دبي لا يمكنها مواصلة الإضرار بمكانتها... ما يهم هو التداعيات على المدى البعيد على مستوى التمويل والثقة وجمع رؤوس الأموال وستحتاج إلى عقد من الزمن أو أكثر لإعادة تأسيس وضعها".

ويقول محللون إن دبي دفعت ثمن النموذج الاقتصادي المتمحور بشأن رؤوس الأموال الأجنبية ومشاريع التشييد العملاقة.

وطلبت شركة دبي العالمية التي تبلغ ديونها ٥٩ مليار دولار (٣٥ مليار جنيه إسترليني) من دائنيها مهلة ستة أشهر حتى تتمكن من دفع ديونها علما بأنها كان يُفترض أن تسدد مبلغ ٣,٥ مليارات دولار في الشهر المقبل.

وتشكل إمارة دبي واحدة من الإمارات السبع التي تتشكل منها دولة الإمارات العربية المتحدة وتحظى كل إمارة بالحكم الذاتي، وراجت تكهنات بأن إمارة أبو ظبي الغنية قد تبادر إلى خطة إنقاذ مالي لمؤسسات دبي.

الاقتصادي | العدد (1670)السنة السابعة -الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

وزيرة الإعمار والإسكان بيان د ه زئي :

التخصيصات الاستثمارية قليلة والحكومة ستتبنى بناء مشروع 500 الف وحدة سكنية

تتفاقم ازمة السكن عاما بعد آخر في ظل عدم وجود سياسة اسكانية واضحة المعالم من شأنها معالجة هذه الازمة ، والوزارة المعنية تشكو من قلة التخصيصات الاستثمارية في ظل عدم فاعلية القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع على غرار مايحدث في دول العالم الاخرى .

(المدى الاقتصادي) حاورت وزيرة الاعمار والاسكان بيان دزه ئي بشأن تطلعات الحكومة في هذا الاتجاه واهم المعوقات التي تواجه عمل وزارتها .

■ حوار / المدى الاقتصادي

■ يشهد العراق نسباً متزايدة للنمو السكاني في ظل عدم وجود سياسة إسكانية واضحة تنتهجها الحكومة لسد الطلب المتزايد، ما تعليقكم؟

– نسبة النمو المسجلة هي ٣٪ والظروف التي مرت بالعراق وما قابله من إهمال بالكامل في قطاع الإسكان أصبحت تراكمات وعبئاً يثقل كاهل الوزارة والحكومة الحالية، والدراسات تحدد حاجة العراق الى مليونين ونصف المليون وحدة سكنية لغاية عام ٢٠١٥ بمعنى أننا نحتاج الى ٣٥٠ ألف وحدة سكنية سنويا، و أمام هذه التحديات عملت وزارتنا جاهدة لمجابهة هذه العقبات وتقديم جزء من الحل فلا تستطيع وزارتنا وحدها حل أزمة السكن فمن خلال صندوق الإسكان والذي استطعنا توسيع السقف المالي من ١٨ مليوناً في المحافظات و٢٠ مليوناً في بغداد الى ٣٠ مليوناً في جميع المحافظات لكي يتمكن الموظف العراقي والمتقاعد من بناء وحدة سكنية أو أعادة تأهيل أو إضافة ما لا يقل عن ٦٥ متراً مربعاً سواء كان أفقياً أم عمودياً الى بيته.

وعملت وزارة الإسكان على أعادة بعض الدور المتهرئة وكما حدث في الديوانية وذي قار والكسرة في بغداد إضافة الى أنشاء ٢٨ مجمعاً سكنياً بدعم من قبل الحكومة ، وكل مجمع يحتوي ٥٠٤ وحدات سكنية وهي عبارة عن مدن صغيرة وهناك مجمعان أنجزا هما سبع إبكار و بنجه علي فضلا عن تنفيذ مجمعات سبعة مجمعات ستفتتح خلال الأشهر القادمة وهي مجمع كربلاء (حيدرية) ومجمع كرس سويلم في بابل ومجمع حي الحسين في البصرة ومجمع الصدر في ذي قار ومجمع حي الجهاد والسيدية في بغداد ومجمع في النجف.

واغلب المحافظات فيها مجمعان وبسبب الوضع الأمني يوجد في الموصل مجمع واحد.

ولدينا خمسة مجمعات حاليا ألا اننا لم نتمكن من إعلانها لقلة التخصيصات المالية علما ان اللجنة الاقتصادية ووزارتي المالية والتخطيط ابلغونا بعدم وجود تخصيصات مالية للإسكان في موازنة ٢٠١٠ وحالياً الوزارة وبالتنسيق مع المحافظات تقوم بتهيئة الأراضي للاستثمار في قطاع الإسكان ولكن أنا أطالب الحكومة ان تتبنى قضية السكن وتعتبرها من أولوياتها مع وجود أزمة موارد مالية.

هنالك القروض العقارية الذي تبنتها وزارة المالية، وأيضا لجنة قانون الإسكان الوطني الذي كان برئاستي وعضوية وزارات البلديات والمالية والتجارة والتخطيط وأمانة بغداد والذي يهدف الى تخصيص ٢٠٠ متر مربع للمواطنين في محل سكناهم وتوزيع قروض على المستفيدين وهم مصنفون الى خمسة أصناف هم الشهداء والمفصولين السياسيين والمهجرين والموظفين ذوي الدخل المحدود وأيضا المتقاعدين وبعض المحافظات بدأت بتوزيع الأراضي وهناك بعض المحافظات متلكئة لان الأمر يحتاج الى مساحات واسعة وان تكون هذه الأراضي ضمن التصميم الأساسي للمدن.

■ لأزمة السكن أبعاد اجتماعية إضافة الى أبعادها الاقتصادية ، فنحن نرى ان في البيت الواحد أكثر من عائلة، لماذا لا تتبنى الحكومة سياسة وطنية للإسكان؟

– في نية الحكومة تبني هكذا سياسة وقد قدمت مشروعاً ببناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية ولكن تم تأجيله، وهناك الكثير من الأولويات منها التعليم والصحة والبيئة ربما لاحقا تجعل السكن في مقدمة أولوياتها، ولكن ظروف البلد تحتم علينا الكثير فلدينا نقص في البنى التحتية ومنها المجاري فكثير من المدن تشكو من عدم وجود مجار فالسكن من دون خدمات ومجار لا جدوى منه، ولكن مع هذا خطونا خطوات جيدة منها بناء شقق سكنية للتدريسيين وبناء مجمعات سكنية للمهجرين بالتعاون مع وزارة المهجرين وما نحتاجه هو سياسة وطنية واضحة شاملة لبناء ما لا يقل عن ٣٥٠ أو ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، واغلب دول العالم تعمل في هذا الاتجاه من خلال التعاون مع البنك الدولي على غرار ما موجود في باكستان فهناك مشروع بتمويل من البنك الدولي وتنفذه شركة أمريكية لبناء مليون وحدة سكنية لعشر سنوات، ونحن نحاول ان ننفذ هكذا مشاريع وقد شكلنا فريقاً للتفاوض مع البنك الدولي لتنفيذ هكذا المشاريع ولكننا لم نصل الى شيء حتى الآن.

■ الكثير من الدول عانت من مشكلة السكن على الرغم من قلة مواردها استطاعت حل هذه المشكلة كما في الأردن ومصر ومع ان العراق يمتلك مقومات البناء، فلم نر أي جهد واضح لحل أزمة السكن؟

– هم سبقونا في هذا المجال من خلال عقد المؤتمرات وجلب الاستثمار وإقرار قوانين التي تشجع على الاستثمار، والعراق يخطو هذه الخطوات نفسها في هذا الاتجاه، وبرغم المؤتمرات التي عقدت داخل وخارج العراق فلم يأت إلينا مستثمر كبير، وكل من يأتي يتفاوض ولكن بعدها يغيب، وبرغم ان التحسن الأمني وخاصة في المحافظات وكذلك التعديل الذي أجراه البرلمان على قانون الاستثمار و ان أبوابنا مفتوحة أمام الاستثمار إلا اننا لم نجد أي مستثمر على الرغم من اتصالنا المستمر مع المستثمرين، ولكن اليوم يختلف عن الأمس وخاصة بعد دخول بعض الشركات إلا انها لا تلبي الطموح وما نحتاجه هو الى شركات كبرى تستثمر لبناء مدن كبرى حول بغداد كالتي في مصر وطهران، ونحن نتفاوض مع الجانبين المصري والإيراني لتشجعيهم على بناء مدن كاملة ففي مصر هناك مدينة رحاب قرب القاهرة تستوعب أكثر من ١٥٠ ألف نسمة و مدينة أخرى بالقرب منها ٥٠٠ بواقع ألف وحدة سكنية مازالت طور البناء في إيران فضلا عن مدينة بهريز قيد البناء قرب طهران لإسكان ٢٠٠ ألف نسمة.

والعراق بحاجة لمثل هذه المشاريع الكبرى وقد أعطينا جميع الصلاحيات للمحافظين ومجالس

المحافظات لجلب المستثمرين لبناء ٥٠٠٠ وحدة سكنية وحتى ٢٠٠٠ وحدة سكنية للحد من أزمة السكن والمطلوب ان تتبنى الدولة مسألة السكن بشكل رئيسي وليس جزئي.

■ اغلب الدول التي عانت من مشكلة السكن تبنت عدد من المشاريع لحل أزمة السكن فعلى سبيل المثال طبقت ألمانيا مشروع الإسكان الشعبي كمحصلة نهائية هناك ٤٠ مليون عائلة بالمقابل هناك ٣٩ مليون وحدة سكنية وحصة الفرد الواحد هو ما يزيد على ثلاثة أمتار مربعة، لماذا لا تتبنى الحكومة مشروع الإسكان الشعبي؟

– المشكلة لا تكمن فقط عدم تبني الدولة هكذا مشاريع برغم جدية الوزارة والحكومة لحل مشكلة السكن وفق ما خصص من موارد مالية، الا ان هكذا مشاريع عادة تنفذها مصارف عقارية متخصصة والعراق يفتقر لهذه المصارف وليس لدينا سوى صندوق الإسكان والمصرف العقاري وكلاهما تابعان للدولة، كما ان اغلب هذه المشاريع ينفذها القطاع الخاص بتمويل حكومي أو ان جزءاً منه تتحمله الحكومة بالتالي نحن بحاجة ماسة الى ان يكون للاستثمار والقطاع الخاص دور في حل أزمة السكن، ولكن مع هذا نحن قطعنا شوطا لا بأس به ولكن وكما أسلفت المشكلة في قلة التخصيصات المالية.

■ في أكثر من تصريح لكم شكوتم من قلة التخصيصات المالية وهذا العام كانت لديكم المشكلة نفسها، فما حاجة الوزارة لهذا العام؟

– حجم ما يخصص لنا لا يلبي حاجتنا وما نقوم به من أعمال، ففي العام الماضي خصص لنا مبالغ في مجال السكن والطرق والجسور وبناء المدارس استطعنا انجاز ١٠٠٪ وفي العام الحالي خصص لنا ٥٢٥ مليار دينار ونسب الانجاز لغاية الثلاثين من شهر تشرين الأول الماضي الفعلي من المبلغ المخصص هي ٩٥٪، وحجم الاحتياجات هي ٧٠ مليار دينار لهيئة الطرق والجسور لتدفع الى شركات المقاولات كالتزامات مالية واحتاج الى ٢٥ أو ٣٠ مليار دينار لهيئة السكن بمعنى ان الوزارة بحاجة الى ٩٠ مليار دينار لدفع مستحقات بذمتها وقد فاتحت مجلس الوزراء لتخصيص هذا المبلغ، والوزارة لديها خبرات وملاكات قادرة على تنفيذ جميع الأعمال وجهود وزارتنا واضحة في هذا المجال ولكن ما لحق بالعراق من دمار قد لا يظهر حجم المشاريع التي قامت بها الوزارة.

■ هناك جهات تبنت الكثير من مشاريع الإسكان كمعسكر الرشيد ومشروع ١٠ في ١٠، ما مدى التنسيق بينكم وبين هذه الجهات؟

– لا مانع لدينا من تبني أي جهة لمشروع أسكان ولكن يجب ان يكون هذا الأمر تحت أشراف وزارتنا لأننا الجهة الفنية التي تراقب العمل وتتابعه، وفكرة مشروع الرشيد كانت فكرتنا وكما حدث في اربيل والسليمانية من تحويل المعسكرات الى مدن سكنية، وقد تبنت أمانة بغداد هذا المشروع وهي في طور الإعلان ونحن أعضاء في اللجنة المشرفة ولم يتم اختيار الشركة التي يرسو عليها المشروع، ومن المفروض ألا يتأخر هذا المشروع لان حاجة بغداد أكثر لهذه المشاريع.

■ ما المعايير التي تتبع في توزيع هذه الوحدات السكنية على المواطنين؟ وما الضمانات بأن يكون التوزيع عادلا؟

– حاليا المجمعات التي تبنى توزع على أساس ان ٥٠٪ للشهداء والسجناء السياسيين والباقي لموظفي الدولة حيث توزع استمارة خاصة تحوي على عدد سنوات الخدمة وعدد الأطفال ومع البطاقة التموينية فكل موظف حسب منطقة سكناه ولكل وزارة حصة وتحدد على أساسها النقاط وعلى ضوء ما يجمعه الموظف يتم منحه الوحدة السكنية مع العلم ان وزارتنا هي اقل وزارة من حيث الحصص السكنية.

■ يعاني العراق من تقادم طرقه الخارجية وخاصة ان لهذه الطرق دوراً حيوياً في تحريك عجلة الاقتصاد، الى أين وصلت جهود وزارتكم في تحسين وضع شبكة الطرق الخارجية؟

– عدد الطرق والجسور التي تم أنجزاها كبيراً جداً وحالياً لدينا عمل في طريق الكوت – ناصرية ينفذ من قبل اثنتين من الشركات تابعة للوزارة واثنتين من الشركات الأهلية ومع ان علينا مسؤوليتنا هي بواقع ٢٠ ملياراً لهذه الشركات الا ان العمل متواصل ونحن نسعى قدر الإمكان لدفع مستحقات هذه الشركات ومع هذا ما تحقق من نسب انجاز كبير جدا ومع ان المشروع توقف لسنوات الا أننا استطعنا معالجة هذه المشكلة وحجم العمل المنجز جيد جدا في الوقت الحالي.

■ ينظر الى الشركات الحكومية على أنها عبء على الدولة وخاسرة لأنها تعاني من ترهل وظيفي وقلة الإنتاج، ما مشاريعكم بهذا الاتجاه لتنشيط عمل هذه الشركات؟

– لاحظنا ان شركاتنا خاسرة وتعاني من ترهل وظيفي ولكن استطعنا خلال هذه السنوات إعادة تأهيلها ومن دون مساعدة من أي جهة وعن طريق شراء المعدات والمكائن الحديثة، وخلال السنوات الأخيرة استطاعنا الحصول على اكبر عدد من الأعمال وبرغم أنها كانت شركات خاسرة استطاعت ان تكون رابحة على الرغم من وجود الترهل الوظيفي إضافة الى ان الآليات والمعامل قديمة ولكن بهذه الإمكانات استطاعت ان تكون شركات رابحة باعتراف اللجنة الاقتصادية و في العام القادم لن تدفع الدولة رواتب منتسبي هذه الشركات وعلى هذه الشركات الاعتماد على نفسها.

■ هل لديكم التزامات لبناء أبنية مدرسية ما حجم هذا الالتزام، وهل هذا الأمر من مهام وزارتكم؟

– خلال السنوات الثلاث استطعنا ان نبني بحدود ٢١٠ مدارس ومع أننا نفذناها بخسارة لأنها كانت التزامات علينا منذ عام ٢٠٠٥ ولاحقا إذا كانت وزارة التربية لديها خطط لبناء المدارس لدينا استعداد بالدخول كمقاولين ومع ان هذا الأمر ليس من مهامنا بناء مدارس.

■ كان لوزارتكم حضور في مؤتمر واشنطن للاستثمار، هل حصلتم على عقود استثمارية في مجال السكن؟

– نحن نأمل كثيرا في هذا الاتجاه ومع أننا نشجع الشركات المستثمرة وباب الاستثمار مفتوح على مصراعيه وهناك جدية من قبل الوزارة وهيئة الاستثمار والحكومة وهناك استثمار في بعض القطاعات أما في مجال السكن لم تأت الى ألان شركة كبرى تستثمر وفق ما نتمناه.

■ ماذا عن الاستثمار المحلي، وهل هناك جهود لتشجيع رؤوس الأموال العراقية للاستثمار في مجال السكن؟

– هناك مستثمرون عراقيون في الأردن ومصر والكثير من الدول العربية والأجنبية وقد شجعنا هؤلاء المستثمرين للعودة الى العراق وقدمنا لهم جميع التسهيلات، وكما تعرفون ان تجربة الاستثمار جديدة وإذا استطعنا جلب شركات كبيرة للاستثمار سوف تشجع الشركات الأخرى للدخول الى العراق ونحن متفائلون من الفرص الاستثمارية في العراق كبيرة، ومشكلة السكن لن تحلها أي حكومة لان الحل الوحيد هو الاستثمار وهذا الأمر يعتمد على خطة الحكومة تحددها حسب أولوياتها.

■ انتم كوزارة مع أي توسع سكني أفقي أم عمودي، مع وجود الكثير من الأراضي الشاسعة التي لم تستغل؟

– نحن كوزارة مع التوسع الأفقي بسبب تركز الخدمات، ولكننا لا نمانع من التوسع العمودي داخل المدن وخارجها التوسع يكون أفقياً، كما ان المجمعات التي نفذت وفرنا لها جميع الخدمات أما المجمعات التي تبنى خارج المدن فان توفير الخدمات من اختصاص الجهات ذات العلاقة فإذا كانت في المحافظات فتوفير الخدمات من مسؤولية وزارة البلديات والأشغال العامة.

الاقتصادي | العدد (1670) السنة السابعة -الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

البطالة المقنّعة

الظاهرة الأكثر انتشاراً في دوائر الدولة

■ تحقيق / احمد العابدي

يؤكد الاقتصاديون على الحاجة لقطاع خاص أكبر حجما لكن مع تراخي القوانين التجارية والضريبية ومحدودية قروض البنوك فان الوظائف الحكومية المستقرة تبدو أكثر جاذبية بكثير وهذا الأمر يولد ما يعرف بالبطالة المقنعة.

متخصصون في علم الإدارة أكدوا أن كثرة العاملين في القطاع الحكومي ما هو إلا نوع من أنواع البطالة المقنعة والترهل الوظيفي اثر بشكل مباشر على أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية مما يشير إلى سلبية تخصيص أموال كبيرة لتطوير مشاريع تنتهي بإعطاء رواتب من دون تحقيق الغايات المنشودة من ورائها.

تعريف البطالة

تعرف البطالة بتعريفات عدة تختلف خصائص كل منها عن الأخرى، فهناك البطالة (المقنعة) وهي البطالة التي تزيد فيها أعداد الأيدي العاملة على ما تحتاجه عملية الإنتاج من يد عاملة، فتكون هذه الأيدي كالفائضة، وهناك البطالة (الهيكلية) وهي البطالة الناتجة عن فشل السياسات ووجود ركود اقتصادي وسوء سير سوق اليد العاملة، وتمتد هذه البطالة لفترة محددة من الزمن.

وهناك (العمالة الناقصة) وتعني العمل في قطاعات بعيدة عن اختصاص الفرد، ويكون إنتاج الفرد في العمالة الناقصة أدنى من قدرته الحقيقة، وهذه الأنواع من البطالة وغيرها كثير توجد في العراق اليوم، وهي غير محددة الإحجام بسبب عدم وجود إحصاء دقيق لها.

ظاهرة تتفاقم في مؤسسات الدولة

تذكر التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى وجود بطالة مقنعة في العراق تقدر بما يتراوح بين ٣٠ و٥٠ ٪ وفقاً للبيانات المتداولة. وفي الوقت الذي قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في العراق بما بين ربع أو ثلث القوى الإنتاجية، تشير الأرقام التقديرية للبنك الدولي، إلى أن إجمالي الناتج المحلي العراقي تراجع في العام ٢٠٠٣ بنسبة الثلث تقريباً، واتجه نحو الربع في العام ٢٠٠٤، واستمر في تراجعه ما بين الربع والثلث خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨، ويؤشر هذا التراجع الخطير إلى إرباك واضح في الاقتصاد العراقي.

إيمان محمد (موظفة) في القطاع الصحي قالت: "ان مشكلة تزايد عدد الموظفين أصبحت بشكل واضح في دوائر الدولة فهي كغيرها لا تفعل أي شيء سوى الحضور اليومي وهي تقترح حلا ان تمنح الوزارات إجازات براتب لموظفيها الزائدين.

وشاركتها الحديث غادة عبد الله (موظفة): "من الصعوبة إيجاد عمل في الشركات والمصانع الأهلية التي أغلق الكثير منها لأسباب أمنية أو لأسباب تتعلق بعدم توفر الطاقة الكهربائية أو صعوبة الحصول على المواد الأولية أو صعوبات النقل والتوزيع، لذلك لا فرص عمل متوفرة غير دوائر الدولة وبرغم أنها على حد تعبيرها لا تقم بأي عمل إلا أنها ترى ان من واجب الحكومة توفير الحياة الكريمة لمواطنيها.

أما كاظم حسين (سائق سيارة أجرة) يقول: انه ترك الوظيفة إبان فترة الحصار الاقتصادي في وقت كانت الرواتب لا تتعدى ثلاثة آلاف دينار لذلك فضّل ترك الوظيفة والعمل كسائق تكسي وبعد التغيير رجع الى الوظيفة ولكنه لم يجد له مكانا، فكل دوائر الدولة تعاني من تضخم في عدد الموظفين بحيث ان الكثير منهم لا أماكن لهم.

حيدر حسين (موظف) له رأي في هذا الموضوع إذ قال: ان البطالة المقنعة كانت موجودة في الأصل قبل الحرب وذلك بسبب الحصار فأصحاب البسطيات هم بطالة مقنعة وهدر كبير لموارد بشرية يمكن للدولة الاستفادة منها وما تعاني منه دوائر الدولة حاليا هو تكرار للمشكلة والحل يكمن في دخول الشركات العالمية والاستثمار، وكذلك تدني الأجور المدفوعة ولا سيما في القطاع العام.

إما كريمة حامد موظفة في وزارة المالية شاركتنا الحديث قائلة: لقد كانت هناك بطالة قسرية واختيارية إذ تطور الأمر بعد حل الوزارات كالإعلام والدفاع وغيرهما من المؤسسات مما أدى الى تراكم هذا الكم الهائل من العاطلين ومحاولات استيعاب هذا الكم الهائل من قبل بعض دوائر الدولة زاد من تفاقم هذه الظاهرة.

الطالب أيسر محمد (كلية العلوم السياسية) جامعة بغداد قال: ثمة قضية فرضت نفسها الى جانب زيادة حجم البطالة تلك هي ازدياد مساحة البطالة المقنعة من خلال ذلك الفائض الكبير في أعداد الموظفين بسبب توقف الإنتاج وقلة المشاريع المنفذة فضلا عن الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي التي أثرت بشكل كبير على سير العملية الإنتاجية.

أما مصطفى حسن (شرطي مرور) قال: ان يكون الإنسان بلا عمل ويعتمد في معيشته على من يعملون في العائلة هو انسان يشعر بعدم أهميته وسط الناس، فأنا أتمنى الحصول على وظيفة تؤهلني للعمل واخذ دوري في الحياة مع أقراني وبرغم أنني خريج كلية لم أجد فرصة للعمل الا في سلك الشرطة وهي بطالة مقنعة أيضا فأنا خريج معهد إدارة ولكن اعتبر نفسه محظوظا قياسا بالكثير من زملائي الذين لم يحصلوا على فرص عمل حتى ألان .

ميادة فرحان جبر (موظفة في وزارة الصناعة) اعتبرت ظاهرة البطالة المقنعة طبيعية جدا بعد حل بعض الوزارات و توزيع موظفيها على بقية الوزارات.

البطالة في العراق

تتباين نسب البطالة في العراق بين أرقام التقارير الرسمية وغير الرسمية، إذ تحدد الجهات الرسمية نسبة البطالة في العراق بـ (١٧٪) عام ٢٠٠٩، بينما حددتها الجهات غير الرسمية والدولية بـ (٣٠-٣٥٪)، الا ان لا وجود لنسب محددة عن البطالة المقنعة.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تقول: أن "معدلات البطالة في العراق تشهد انخفاضاً واضحاً.

ويرجع الدكتور ماجد الصوري (المنتدى العراقي الاقتصادي) أسباب هذه البطالة الى تضخم عدد الموظفين في دوائر الدولة فليس من المعقول ان يصل عدد الموظفين الى ٣ ملايين في حين ان تعداد الشعب العراقي هو ٣٠ مليوناً.

ويرى الصوري ان توجه الحكومة لحل مشكلة البطالة ومن خلال فتح التعيينات كان هو حلاً مؤقتاً له ايجابيته ولكن لا يخلو من السلبيات الكثيرة على أداء الموظفين وعلى الحلول للبطالة مستقبلاً والتي لا يمكن حلها عن طريق الدولة فقط فلابد من تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية.

ويتابع: ان الحل لا يكمن في زيادة عدد الموظفين في الدولة فيجب ان تعتمد الدولة على نوعية الموظفين لا أعدادهم ، فقسم كبير من الموظفين لا يعملون أي شيء سوى استلام رواتبهم وهناك من ٧٠ الى ٨٠ ٪ من الموظفين هم فائضون وهم يشكلون عبئاً كبيراً على الدولة.

وعن الحلول للحد من هذه الظاهرة يقول الصوري:

برغم وجود القطاع الخاص الا انه حاله كحال جميع القطاعات ونتيجة السياسات الخاطئة الموروثة يعاني الكثير من المشاكل والحل يكمن بتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كافة، من خلال الخصخصة وبرغم أنها ليست هدفا الا أنها وسيلة لتنشيط القطاع العام الذي يعاني من مشكلة البطالة المقنعة.

ويرى الصوري ان هناك عدداً كبيراً من المشاكل التي تقف عائقا في تنشيط القطاع الاقتصادي منها مشكلة الكهرباء التي يرتبط بها الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث التنمية ، فبرغم ما انفق على هذا القطاع الذي وصل الى ١٠ مليارات دولار الا انه لا شيء تحقق على ارض الواقع!

نسب مرتفعة بعدد الموظفين

ويحدد مستشار رئيس الوزراء ثامر الغضبان أسباب هذه الظاهرة بوجود اختلالات في الاقتصاد العراقي ولابد من أصلاحها التي هي معكوسة في الموازنة وهي أيضا من الموروثات وازداد هذا التشوه بعد عام ٢٠٠٣، فلو نظرنا الى الإنفاق كموارد عامة للدولة كيف ننفقها نلاحظ ان معظمها يذهب الى الموازنة التشغيلية وبنسبة ٧٨ –٨٠ ٪ من حجم الإنفاق يذهب الى التشغيل وقرابة الـ ٥٠ ٪ منه رواتب.

ويلاحظ ان العراق ربما يكون الدولة الأولى في العالم بنسبة عدد الموظفين الى السكان فهناك مليونان وثلاثمائة وعشرون ألف درجة وظيفية يضاف لها قرابة ٦٠٠ ألف درجة وظيفية في الشركات الممولة ذاتياً ويضاف لها شبكة الرعاية الاجتماعية إضافة الى عدد المتقاعدين الذي يفوق المليون، فلو فرضنا ان معدل عدد أفراد العائلة خمسة فنحن نتحدث عن قرابة الخمسة والعشرين مليون نسمة يعتمدون على الدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة على موارد الميزانية العراقية.

أسباب اجتماعية

غياب إحصائيات واضحة و لصعوبة الوصول الى الحقيقة كونها غير واضحة هذا ما يحدده أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد الدكتور توفيق يونان فهو يرى للبطالة المقنعة أسباب اجتماعية تهدف من خلالها الحكومة الى إطعام أفواه جائعة وإيجاد فرص للعمل للعاطلين عن العمل فقد تكون هذه البطالة مقصودة وهي دواء لداء ، والعامل الانساني مهم في هذا الجانب.

لا يبتعد رأي عضو اللجنة الاقتصادية عامرة البلداوي عمن سبقها من ان الكثير من القرارات التي اتخذت كانت لأسباب اجتماعية وإنسانية ومنها إعادة المفصولين السياسيين وهذا من حقهم ولكن هذا الأمر سبب وجود الكثير من العمالة في دوائر لا تحتاجها، كما ان غياب فرص العمل في القطاع الخاص ومع زيادة للرواتب ما جعل المواطن يعتمد بشكل كامل على الدولة مما ولد لدينا كثرة في عدد الموظفين بالمقابل قلة في الإنتاج.

وترى البلداوي ان الحل يكمن في تشجيع الاستثمار فهو كفيل بأن يترك الكثير القطاع العام واللجوء الى القطاع الخاص وكما كان في السابق فنحن شهدنا في تسعينيات القرن الماضي عزوفاً عن التعيين في دوائر الدولة نتيجة للتوجه الى العمل في القطاع الخاص، وهذه المسألة ليست بالبعيدة وخاصة للمهندسين الذين عددهم كبير جدا ولكن فرص عملهم قليلة جداً، وعلى الحكومة ان تجد حلا لعدد من القطاعات الاقتصادية ومنها الشركات المملوكة للدولة التي تستلم هبات من قبل الحكومة وهي شركات خاسرة ولا تنتج شيئا وهي ليست بطالة مقنعة إنما تستنزف طاقات الدولة وهناك عدد من الحلول التي تم وضع تخصيصات مالية في موازنة عام ٢٠١٠ ومن خلال إيجاد شراكات مع شركات عالمية وكذلك خصخصة بعض القطاعات ومع اعتراضنا على هذا الشيء لان الموضوع يجب ان يدرس بشكل كامل ومع وجود بعض الحرج من الحديث عن هذا الموضوع وخاصة لقرب الانتخابات الا ان الموضوع سوف يطبق مع وجود حكومة جديدة.

خريطة غير واضحة

خارطة البطالة في العراق غير واضحة المعالم إلا إنها تدل على وجود منخفضات شاسعة للعاطلين عن العمل وتنوع في تضاريس البطالة، وفي مسح لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، أكد ارتفاع نسبة البطالة في العراق، إلا اغلب المسوحات لا تعطي نسباً دقيقة عن البطالة المقنعة كونها غير واضحة.

ويرى الدكتور طالب الطباطبائي ان من أسباب هذه البطالة ترجع الى ثقافة عامة شائعة في المجتمع العراقي وهو موروث منذ تأسيس الدولة العراقية قائم على أساس ان الدولة العراقية هي آب للجميع ويجب عليها ان توفر فرص العمل فنحن الشعب الوحيد منذ ما يقارب العشرين عاما يعتمد على الدولة بشكل كامل والبطاقة التموينية نموذجا على هذه الاتكالية التي تعوّد عليها مجتمعنا.

واعتبر الطباطبائي ان البطالة المقنعة هي اشد خطراً من البطالة العادية كونها تمثل هدراً كبيراً للموارد والحل يكمن في زرع ثقافة جديدة والتحويل التدريجي الى اقتصاد السوق الحر ومن خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية وخاصة للقطاع الخاص.

إن عدم وجود إحصائيات أساسية هذا يعني انه ليس بالإمكان معرفة المعدلات الحقيقية للبطالة، فليست لدينا إحصائيات يمكن الاعتماد عليها في تقدير واقع البطالة المقنعة في العراق، خاصة وأن تقدير البطالة متباين من مؤسسة أو شخص إلى آخر وفق الطريقة التي يستخدمها في التعرف على البطالة المقنعة.

ظاهرة قديمة تفاقمت

يقول رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات وبحوث الوطن العربي الدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني: ان ظاهرة البطالة المقنعة ظاهرة ليست جديدة ففي عام ٢٠٠١ وأثناء ما كنت اجري بحثا في معمل أدوية سامراء عرفت ان عدد العاملين ١٩٢٠ عاملاً وحينما سألت مدير المعمل عن هذا الأمر أجابني بأنه يستطيع الإنتاج بـ ٦٠٠ عامل فقط والباقي هم فائضون.

وبعد عام ٢٠٠٣ تفاقمت المشكلة بشكل كبير جدا نتيجة للسياسات الحكومية الخاطئة ومنها فتح التعيين وبشكل غير مدروس وإعادة المفصولين السياسيين فقد ارتفع الرقم من مليون ونصف عامل في مؤسسات الدولة عام ٢٠٠٢ الى أكثر من أربعة ملايين عامل في وقتنا الحاضر.

وأضاف المشهداني: الحكومة انتبهت لهذا ولكن الحلول المقدمة سوف تفاقم المشكلة فما سمعناه عن نية الحكومة ترشيق الملاك الوظيفي وإخراج الفائضين عن الدوائر هذا الأمر سوف يفاقم من مشكلة البطالة و سوف يصل بمعدلات البطالة الى أكثر من ٤٠٪ من سوق العمل.

وتابع قائلاً: ان قانون الاستثمار غير مفعل فبمقارنة بسيطة مع قانوني الاستثمارين الأردني والكوري نجد أنهما يشترطان توظيف ٢٠٪ من الأيدي العاملة المحلية على المستثمر في حين لا نجد هذا الأمر في قانون الاستثمار العراقي ومع غياب فلسفة اقتصادية واضحة حتى في الدستور العراقي وقد ورد نص بشكل عائم و سائب بأن موارد النفط والغاز ملك للشعب العراقي وأكثر من هذا الأمر لم يرد أي شيء في الدستور عن الاقتصاد.

حلول غائبة

الكثير من الحلول التي تم طرحها من قبل الحكومة للحد من ظاهرة الترهل الوظيفي ومنها إيقاف التعيينات في بعض وزارات الدولة.

وبشأن إيقاف التعيينات للعامين الحالي والمقبل وتأثيرها وهل هي محاولة من الحكومة للحد من ظاهرة البطالة المقنعة؟ وزير المالية باقر جبر الزبيدي أوضح أن هذا القرار صدر عن مجلس الوزراء وصادق عليه مجلس النواب، مستدركا أنه لم يتم إيقاف التعيينات بشكل مطلق، إذ تم منح وزارة التربية نحو ١١ ألف درجة وظيفية خلال العام الحالي، فضلاً عن درجات أخرى منحت لوزارتي الصحة والزراعة لتعزيز ملاكاتها في الطب البيطري.

ولكن تبقى هذه البطالة من التحديات التي يواجهها المستثمرون في العراق وتحديدا معضلة تكدس العمالة في المعامل والمصانع والمنشآت الحكومية، فالصناعات المتهالكة الخاسرة أصبحت رهينة جيش من العمالة الزائدة قد يودي تسريحه إلى تحوله للعنف والجريمة.

تذكر التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى وجود بطالة مقنعة في العراق تقدر بما يتراوح بين ٣٠ و٥٠ ٪ وفقاً للبيانات المتداولة. وفي الوقت الذي قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في العراق بما بين ربع أو ثلث القوى الإنتاجية، تشير الأرقام التقديرية للبنك الدولي، إلى أن إجمالي الناتج المحلي العراقي تراجع في العام ٢٠٠٣ بنسبة الثلث تقريباً، واتجه نحو الربع في العام ٢٠٠٤، واستمر في تراجعه ما بين الربع والثلث خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨، ويؤشر هذا التراجع الخطير إلى إرباك واضح في الاقتصاد العراقي.

مشهد اقتصادي

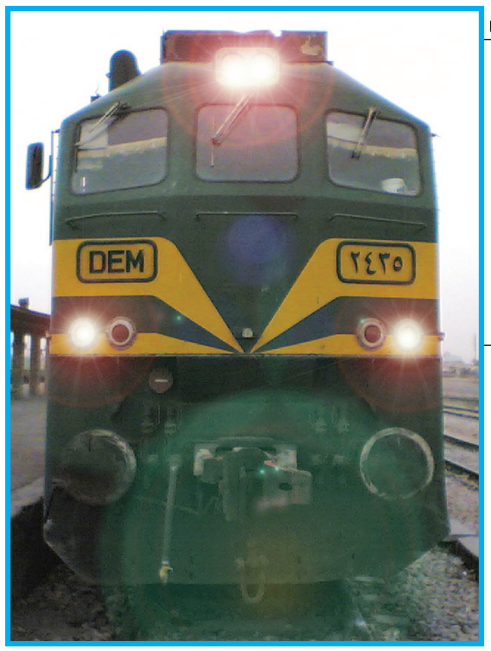

الاقتصادي
قطارات تستفيث املا بسابق عهدها

الاقتصادي
مصانع حكومية معطلة في بغداد

الاقتصادي
على الرغم من انتعاشها مدن الالعاب ارتفاع في الاسعار

الاقتصادي
يقتلون البطالة بتناول النارکيلة

الاقتصادي | العدد (1670) السنة السابعة - الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

وسائل تحسين الأداء الاقتصادي

■ كاظم موسى

يعد الاقتصاد الدعامة الرئيسة والعمود الفقري للكيان السياسي، بازدهاره تنمو مفاصل الحياة وتترسخ أسس الكيان السياسي والعكس صحيح فالاقتصاد العراقي الذي مر ولا يزال بمرحلة الفوضى والانهيار الاقتصادي بحاجة الى أسس سليمة تكون مرتكزات التصحيح والنهوض عبر إجراءات وإصلاحات ذات شقين : تشريعي يتضمن سن عدد من القوانين الحديثة التي تواكب عملية الانتقال من نظام رأسمالية الدولة الى ما يعرف باقتصاد السوق او الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً في توجيه مفاصل الاقتصاد الوطني.

اما الشق الثاني من الإصلاحات (إجرائي) فيتمثل بجملة إجـراءات تسهم في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني عبر تخليصه من حالة الفوضى وسوء الأداء ولا بد من نظرة فاحصة الى التجارة التي تمثل دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد الوطني اذ نحت صوب الفوضى والهدر ابتداءً من سني الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي صعودا الى أيامنا الراهنة اذ كان لقانون الاستيراد من دون تحويل خارجي اثر بالغ في حالة التراجع والنكوص التي شابت وتشوب عمل قطاع التجارة فبعد ان كانت التجارة محكومة بقواعد وأسس وضوابط وتمارس من قبل تجـار مـترفين متخصصين تحولت الى مهنة يمارسها من يشاء من دون ضوابط وتخصص، اذ أبيح لمن يمتلك الأموال استيراد السكر والشاي والحديد ومولدات الكهرباء.. بعيداً عن الخبرة والتخصص والتحسب لمضار تجاوز الأسس والضوابط السليمة التي تنعكس سلبا على قطاع الصناعة الوطنية التي تشهد مرحلة الاضمحلال جراء استمرار العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي وسياسة الإغـراق السلعي التي تكتنفها فوضى وهدر حد غسيل الأمـوال، اذ انمحى الوجه الحقيقي للتجارة الوطنية وطفت على السطح طبقة جديدة من التجار الذين لا يفقهون قانوناً تجارياً واحدا ما عدا النهم الشديد في الحصول على اكبر قدر ممكن من الأموال والأرباح في اقصر فترة زمنية ممكنة ضاربين عرض الجدار مصلحة المستهلك ونوعية البضاعة المستوردة والعمر التشغيلي لها الى جانب إيقاع أضـرار فادحة بالاقتصاد الوطني المنهك عبر هدر أموال طائلة في استيراد بضائع رديئة النوعية بأثمان بخسة نجم عنها إغلاق آلاف المصانع والورش وتسريح العاملين فيها ما أضاف لظاهرة البطالة المستشرية بعداً آخر تمثل بإضافة أعداد كبيرة من العمالة الماهرة وغير الماهرة الى أعـداد العمالة العاطلة التي تجاوزت حاجز الـ ٥٠٪ من مجمل أعداد القادرين على العمل.

كما ان النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين التي ظلت مكبوتة لسنين طوال تسهم في تفاقم ظاهرة الفوضى التي تعم التجارة جراء تركيز التجار على استيراد سلع واطئة الكلفة مستغلين انخفاض المستوى المعيشي لأغلب العراقيين ما ينعكس سلبا على جودة تلك السلع، اذ ان تلاشي حلقات الرقابة المتمثلة بالرقابة التجارية والصحية وأجهزة التقييس والسيطرة النوعية ساهم هو الآخر بقسط كبير في حالة الفوضى والـهدر الـتي تـعم الـتـجـارة.. فالمعروف عن أجهزة الرقابة بأنواعها على المستوردات من السلع وهذا ما معمول به في دول الإقليم ودول العالم الأخرى اما منافذنا الحدودية فالى جانب افتقارها الى عناصر الرقابة فهي تمثل بـؤراً للفساد المالي والإداري بأوضع صورة وتتعامل مع الـتـجـار بمختلف أنـواع الـطـرق الملتوية كالرشا والإتـاوات والابـتـزاز ما دفع كماً كبيراً من التجار الى استيراد سلع تالفة وغير صالحة للاستهلاك البشري خصوصا اللحوم والمعلبات والمواد الغذائية الأخرى، وقد تحتوي تلك المواد المستوردة على تراكيب سمية عالية ومواد مسرطنة تشكل خطورة عالية على الصحة العامة جراء إلحاقها أفدح الأضرار بصحة المواطنين حد الوفاة هذا الى جانب غياب الرادع القانوني المتمثل بمقاضاة التجار الذين يوقعون أضراراً بالاقتصاد الوطني والصحة العامة يضاف الى ذلك تأثير الإعـلان التجاري على المستهلك في توجيه سلوكه صوب المزيد من الاستهلاك، كل تلك العوامل جعلت من الصناعة الوطنية تدخل طور التلاشي والاضمحلال برغم المكانة الرفيعة التي حازتها بين قطاعات الصناعة في دول الإقليم وفي ذلك خسائر مركبة تطال الاقتصاد الوطني والأفراد والمجتمع وان تلاشي قطاع الصناعة الوطنية يضيف أعباءً أخرى الى الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد الوطني المتمثلة بالمديونية الخارجية وتراجع الأداء وحالات الفساد المالي والإداري وتصاعد وثائر الاعتماد على الموارد النفطية بنسبة وصلت الى ٩٤٪ من مجمل الدخل القومي ما يعد خطرا شاخصا يهدد الدخل الوطني في حال تراجع الإنتاج النفطي او توقف الصادرات النفطية.

وإزاء ما تقدم لا بد من إعادة النظر بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي والعودة بالـتـجـارة الى أنصبتها الطبيعية المتمثلة بقواعد الاستيراد بتحويل خارجي وتصنيف المستوردين من التجار وفق تخصصاتهم ما يسهم في جعل الـتـجـارة في خدمة الاقتصاد بدلا من كونها معول هدم عبر عمليات الهدر وتهريب العملة وغسيل الأموال اذ من المفترض توظيف الأموال التي تتعرض للهدر في عمليات تحسين الأداء الاقتصادي الوطني والتي تمثل إعادة الحياة الى القطاع الصناعي الوطني احد مرتكزاتها بعيداً عن سياسات الإغراق السلعي وتدوير أنظمة الحماية الكمركية التي تسهم في لعب دور فاعل في حماية الاقتصاد الوطني الذي تزدهر مفاصل الحياة الأخرى بازدهاره.

واقع المناطق الاستثمارية في العراق وآفاقها المستقبلية

■ باسم عبد الهادي حسن

إن تحديد مفهوم المناطق الاستثمارية يخضع للأسس التي تم اعتمادها في صياغة الآليات او الأطر المنظمة لعمل تلك المناطق ففي الوقت الذي تماهت فيه بعض المصطلحات المتقاربة في هذا السياق كالمناطق الاستثمارية والمناطق الاقتصادية والمدن الصناعية والمناطق الحرة والمدن الحرة بسبب وجود قاسم مشترك رئيس فيما بينها هو تركز الأنشطة الاقتصادية في مكان محدد من اجل خلق حالة من التكامل فيما بينها وتوفير مقومات قيام هذه الأنشطة، الا ان التقارب المذكور لا يعبر عن المضمون ذاته لتلك المسميات، ومن خلال مراجعة الخلفية التاريخية لتطور الإطار العام لتلك المناطق عبر الأدبيات الاقتصادية نستطيع ان نضعها في مجموعتين رئيستين الأولى تشمل المناطق الحرة التي تقوم على أساس توفير مواقع محددة لتطبيق قوانين المناطق الحرة والتي عادة ما تكون قريبة من الحدود الفاصلة بين الدول، اما المجموعة الثانية فتشمل المدن الاستثمارية او الاقتصادية التي ترتكز في الغالب على تجميع نشاطات اقتصادية متماثلة الأمر الذي يسهم في توفير متطلبات إقامة تلك الأنشطة بشكل اكبر بسبب تماثل احتياجاتها وخلق بيئة استثمارية متجانسة لها.

وفي هذا السياق شهد الاقتصاد الدولي عددا من التجارب المهمة في مجال إقامة المناطق الاستثمارية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية تنافسية تسهم في تحفيز الاقتصادات المحلية عبر نقل التكنولوجيا والتقانة وتوفير فرص العمل وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات بما يحقق توازنا مهما في ميزان المدفوعات.

ومن التجارب الدولية الناجحة ربما تكون التجربة الصينية ونموذج المناطق الاقتصادية الخاصة التي تم اعتمادها في بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الصين احد أهم تلك التجارب في هذا المجال حيث حفزت العديد من الدول على الإفادة منها، ولكن ما واقع المناطق الاستثمارية في العراق؟ وما آفاقها المستقبلية؟

إن تجربة التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية تعد تجربة حديثة في العراق ويعود السبب في ذلك الى أسلوب (ادلجة) البرامج الاقتصادية في العقود الثلاثة الماضية عبر تبني منهج التخطيط المركزي كآلية لإدارة الاقتصاد المحلي وذلك بسبب الفلسفة السياسية التي تبنها النظام السابق والتي قامت على أسس تطبيق النظام الاشتراكي، إلا ان الفلسفة المذكورة تعرضت الى اختبارات صعبة خلال مرحلة التطبيق نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة والحروب غير المبررة التي خاضها النظام البائد وهذا الامر انعكس بشكل مباشر على البرنامج الاقتصادي حتى ان البعض يصف الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة بانه يقع في (المنطقة الرمادية) لكونه استهدف منهجا معينا فيما كان الكثير من تلك الآليات مغايرة لذلك المنهج.

وفي نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت تجليات تغيير المتبنيات الاقتصادية تظهر بشكل واضح لاسيما في الأزمات التي ظهرت في حينه والتي كان الحصار الاقتصادي من أبرزها الأمر الذي جعل من فكرة الاستعانة بالمستثمر العربي والأجنبي اكثر رواجاً، إلا انها لم تصل الى الحد الذي يتحول فيه الاقتصاد العراقي الى اعتماد آليات اقتصاد السوق وبقيت المحاولات قائمة على الإفادة من الشراكة الأجنبية، ومن هنا انبثقت فكرة مناطق التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية متمثلة بقانون المناطق الحرة، الا ان فكرة المناطق الاستثمارية لم يتم تطبيقها حتى الآن على الرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي نص على أقامتها في المادة (٩) الفقرة (سابعا) منه فضلا عن ذلك فان فكرة المناطق الاستثمارية لم تكن حاضرة في مناقشات الاقتصاديين العراقيين حتى اليوم ولم يتم تحليل أهميتها في تجاوز أزمة الركود التضخمي التي مر بها الاقتصاد العراقي إضافة الى دورها في تحريك عجلة الإنتاج المحلي وتشغيل اليد العاملة فما تزال الصورة غير واضحة عن الآلية والوسائل وعدد المناطق المراد إقامتها في العراق.

إن موضوع التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في العراق لا يزال محصوراً بتجربة المناطق الحرة التي تعمل وفقا لقانون المناطق الحرة رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والتوجيهات الصادرة عن إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة ويسمح القانون أعلاه بالاستثمار في المناطق الحرة بممارسة جميع الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية عدا المحظورة منها وتعفى البضائع المستوردة والمصدرة الى المناطق الحرة من الضرائب والرسوم كافة، الا اذا تم توريدها الى داخل المنطقة الكمركية كما تعفى رؤوس الأموال والأرباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع من الضرائب والرسوم كافة طوال حياة المشروع وبضمنها مراحل التأسيس والبناء ويوجد في العراق ثلاث مناطق حرة عاملة وهي المنطقة الحرة في خور الزبير والمنطقة الحرة في نينوى/ فليفل والمنطقة الحرة في القائم، وعلى الرغم من صدور قانون المناطق الحرة عام ١٩٩٨ إلا إنه لم يوظف بالشكل المطلوب بسبب الأحداث التي مرت على البلد وتخوف الشركات العربية والأجنبية من دخول السوق العراقية خشية تعرضها الى العقوبات كنتيجة لقرارات مجلس الأمن الدولي خلال مرحلة الحصار الاقتصادي وعلى الرغم من التغييرات بعد عام ٢٠٠٣ وما حصل من تحرير للتجارة الخارجية، الا ان ضعف السيطرة على المنافذ التجارية الحدودية من قبل الأجهزة الحكومية وضعف البنى التحتية والخدمات المقدمة فيها يقودنا الى القول: ان تجربة العراق في مجال المناطق الحرة لا تزال متواضعة من حيث الآثار والنتائج التي حققتها حيث تفيد الاحصاءات المنشورة عن إجمالي المشاريع المقامة في المناطق الثلاث بان عددها لم يتجاوز الـ (١٢٥) مشروعاً (١٠٣) منها ضمن الأنشطة التجارية والباقي (٢٢) مشروعا ضمن الأنشطة الصناعية والخدمية.

وبعد التغيير السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ وصدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ نصت المادة (٩/سابعاً) منه على "العمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء" ويأتي ذلك في سياق الوسائل التي يتم من خلالها العمل على تشجيع الاستثمار، ولا يجد المتتبع لقوانين الاستثمار في الدول العربية مصطلحاً يماثل مصطلح (المناطق الاستثمارية الآمنة) الوارد ذكره ضمن قانون الاستثمار العراقي ويبدو ان غاية المشرع من ذكر كلمة الآمنة هو العمل قدر الإمكان على تجاوز المعوقات الأمنية التي رافقت مرحلة تشريع القانون والظروف التي كان يمر بها العراق في تلك السنوات وما يترتب على تلك الأوضاع من تخوف المستثمرين العراقيين والأجانب من العمل والاستثمار في العراق وقد شهد العراق في تلك الفترة هجرة رؤوس الأموال العراقية الى الخارج حيث يقدر البعض إجمالي رؤوس الأموال العراقية المهاجرة بـ (٣٠) مليار دولار.

نحن نعتقد اننا اليوم بحاجة الى دراسة متأنية لموضوع إقامة مناطق استثمارية تتميز بالتخصص ومن الممكن ان نبدأ بمنطقة واحدة على سبيل المثال في محافظة البصرة لوجود الموانئ فيها وإقامة هذه المنطقة يمكن ان يكون احد ابرز مفاتيح جذب الاستثمارات الأجنبية الى العراق، ونقترح ان يتم إنشاء هذه المناطق عبر شركات عالمية متخصصة بهذا الغرض وذلك من خلال قيام الهيئة الوطنية للاستثمار بالتنسيق مع المحافظة ووزارة البلديات والأشغال العامة بتخصيص قطعة أرض فيها بمساحة كبيرة على أن تحدد استعمالات هذه المنطقة وطبيعة المشاريع التي يمكن أن تقام فيها مع ضرورة التزام الدولة بربط خدمات هذه المنطقة مع الخدمات الرئيسة للمحافظة ومن ثم تعلن هذه المنطقة للشركات الاستثمارية الراغبة في استثمارها على ان تقوم بتطوير المنطقة الاستثمارية وتأسس بنيتها التحتية ومن ثم تأجير قطع الأراضي والأبنية للشركات الاستثمارية بعد أن تؤخذ بنظر الحسبان كلفة البنى التحتية والخدمات التي ستقدمها الشركة للمستثمرين.

إن هذا المقترح لا يعني عدم إمكانية قيام عدد من المناطق الاستثمارية في أماكن مختلفة في العراق وهذا يعتمد على دراسة طبيعة الميزة التنافسية للاقتصادات المحلية ونوع المصادر المتوفرة في كل محافظة فضلا عن استقراء الميزة التنافسية للاقتصاد العراقي على المستوى الإقليمي بالمقايسة مع الدول الأخرى وما تتميز به المناطق الاستثمارية التي تملكها وقراءة فرص النجاح الممكنة علما ان هذا الأمر لا يحتمل التأخير فمن الممكن ان تكون أزمة الركود العالمي فرصة لكتابة قصة نجاح الاقتصاد العراقي.

الاقتصادي | العدد (1670)السنة السابعة -الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

شحة الوقود وضعف الرقابة الحكومية أنتجتا ظاهرة بيع الكاز في السوق السوداء !

■ استطلاع/ علي الكاتب

ظاهرة غريبة في شوارعنا انتشرت خلال السنوات الأخيرة المنصرمة وهي بيع مادة الكاز والبنزين على قارعة الطرق والتقاطعات وبأسعار السوق السوداء.

ويقول المواطن كريم الشمري: ان الغريب في الأمر ان هؤلاء الباعة ليسوا بعيدين عن محطات تعبئة الوقود وأفراد حمايتها، ما يحمل من دلالات على مباركة هؤلاء للباعة او غض النظر في أدنى الحالات، وبرغم وجود عدد كبير من محطات تعبئة الوقود في مدينة بغداد والمنتشرة في أطرافها وفي معظم مناطقها السكنية في مركز المدينة بجانبي الكرخ والرصافة.

ويضيف الشمري: الآن مادة الكاز الضرورية لغالبية سيارات الأجرة والحمل من المركبات الكبيرة والمتوسطة تكاد هي الوحيدة التي تباع خارج المحطات وبكثرة بما تعرف بـ(السوق السوداء) مع وجود عدد قليل من محطات التعبئة التي توزع هذه المادة لأصحاب المركبات على خلاف مادة البنزين التي توزع في كل المحطات، ولا نعرف أسباب تحديد بعض المحطات للتجهيز بالكاز وهي على قلتها لا تكاد تكفي الحاجة الفعلية لها من قبل أصحاب المركبات، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان ان الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات التي تسير بمادة الكاز التي دخلت الى العراق في حين لا توجد زيادة في المحطات المخصصة لتوزيع الكاز، وهو أمر أدى بلا شك الى استغلال بعض المتلاعبين بالأسعار وزيادة التسعيرة خارج المحطات وبالكيفية التي يشاءونها.

ويقول سائق (سيارة الكيا) علي صباح: منذ ساعات الصباح الباكر اصطفت طوابير من المركبات التي تعمل بمحركات زيت الغاز(الكاز) ولمدة امتدت لساعات النهار من دون حصول أصحاب تلك المركبات على مبتغاهم من تلك المادة الضرورية لهم في عملهم ومصدر رزقهم الوحيد،وهي معاناة يتكرر حدوثها بين الحين والآخر من دون وجود الحلول لها،فساعات النهار تذهب علينا سدا وهي من المفروض ان نكرسها لكسب الرزق من خلال عملنا في المرائب (الكراجات).

ويضيف: هذه الحالة تتكرر دائما وقد يطول الوقت بنا في عملية التزود بالوقود ليومين فاليوم الواحد غير كاف في اغلب الأحيان ما يجعلنا نضطر الى القدوم في اليوم التالي على أمل الحصول على الكاز،وهذه من الأسباب التي تجعلنا نلجأ الى أصحاب السوق السوداء فالسعر مضاعف واكثر من ذلك، ما يضطرنا أن نلجأ الى مضاعفة الأجرة الامر الذي يثير تذمر ورفض الركاب في كثير من الأحيان لانهم لا يعلمون اننا نعمل بالكاد لتسديد مصاريف الوقود والأعطال التي تصيب المركبة،وكذلك ان مادة الكاز المباعة على قارعة الطريق غالبا ما تكون مغشوشة الى جانب غلاء ثمنها ما يتسبب بحدوث أعطال في المحرك وبعض الأجزاء الأخرى في المركبة اذ غالبا ما يقوم باعة الكاز في الشارع بخلط مادة الكاز بمادة النفط، فضلا عن انهم يبيعون المادة في الجلكانات ذات سعة (٢٠) لترا في حين انهم يملأون اقل من تلك الكمية وبسعر يصل الى ١١ او١٢الف دينار او اكثر.

عماد خزعل صاحب إحدى المولدات الأهلية في منطقة الأمين الثانية يقول ان بيع السوق السوداء لا تنحصر فقط في الباعة المتواجدين على قارعة الطريق بل كذلك أصحاب التناكر الذين يبيعون الكاز لأصحاب المولدات والمخابز والأفران ،فنحن على سبيل المثال أصحاب المولدات الأهلية نقوم بتشغيل المولدات لساعات طويلة وبصورة مستمرة على مدار الأسبوع من دون توقف الامر الذي يجعل الحصة المقررة لنا من قبل وزارة النفط غير كافية ما يجعلنا نلجأ الى شراء الكاز من السوق السوداء والا سنكون مضطرين الى إيقاف المولدات وهو امر لا يطيقه المواطن، والأسعار الخيالية التي نشتري بها الكاز يجعلنا مضطرين ان نقوم برفع أسعار الامبيرات التي يسحبها المواطن منا ،خاصة في أيام شحة الكاز وذلك لاننا لا نملك الخزانات العملاقة التي تخزن بها هذه المادة فشراؤنا محدود حسب الحاجة ووفقا لعدد الخزانات الصغيرة التي بحوزتنا وسعتها التي لا تتجاوز الخمسة الاف لتر فقط .

فيما يقول عبد الله كاظم (متقاعد) ان المواطن البسيط هو المتضرر الأول والأخير من شحة مادة الكاز وقلة أعداد محطات البيع والتجهيز في بغداد على خلاف بقية المحافظات اذ لا نجد باعة السوق السوداء في المدن، فيما ازدادت بشكل واضح في الطرق الخارجية ظاهرة المحطات المتجولة التي هي عبارة عن خزان صغير مرتبط بآلة تجهز المركبات بالوقود ضمن أكشاك صغيرة موجودة هنا وهناك، وهي بلا شك ظاهرة غير حضارية بدأت تنتشر في غالبية المحافظات من دون استثناء مع ضعف الرقابة الصارمة من الجهات المختصة عليها.

ويضيف: وكذلك المواطن هو ضحية السوق السوداء مرة أخرى في رفع سعر الامبيرات ورفع أجرة النقل بين منطقة وأخرى والسبب واحد هو شحة مادة الكاز وقلة أعداد المحطات التي تبيع مادة الكاز.

شركة آشور تنجز مشاريع بأسلوب التنفيذ المباشر للاستغناء عن الوسطاء والشركات الخاصة

■ بغداد/ المدى الاقتصادي

قال سعد الدين محمد مدير عام شركة آشور العامة للمقاولات احد تشكيلات وزارة الاعمار والإسكان: ان مطلع العام المقبل سيشهد الاعتماد على أسلوب التنفيذ المباشر من الملاكات التابعة للشركة واستخدام الآليات التابعة لها للتقليل من الاعتماد على الشركات الأخرى والمقاولين في الاعمال والمشاريع المناطة بالشركة وبتوجيه من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزيرة الاعمار والإسكان للنهوض بواقع المشاريع التي تنفذها الشركة وإحداث نقلة نوعية في المشاريع التي تنجزها الشركة وملاكاتها.

وأضاف: ان الشركة بذلك تكون من أولى الشركات التابعة للقطاع الحكومي التي تبادر بهذه الخطوة التي من شأنها تعزيز كفاءة الشركات الحكومية واثبات انها قادرة على منافسة الشركات العالمية المتطورة من حيث كفاءة الانجاز والسرعة الممكنة ،وذلك لم يتحقق بمحض صدفة بل جاء بعد الجهود المضنية التي تبذلها ملاكات الشركة الهندسية والفنية في المشاريع التي تنفذها في عموم المحافظات من دون استثناء، ومن هنا ومن اجل تحقيق هذا الهدف وجهنا الى ضرورة إصلاح جميع الآليات والشفلات والكريدرات والقلابات والإسراع في تقديم الكشوفات الخاصة بها من اجل المباشرة بإصلاحها لتكون مهيأة للشروع وفق الخطة التي ذكرناها سابقا.

وأوضح: ان الشركة لها خطط طموحة أخرى في تنفيذ مشاريع القطاع الخاص من دون الاقتصار على تنفيذ مشاريع الحكومة عبر التنسيق مع مجالس المحافظات في المشاركة بمشاريع جديدة خارج النمط الذي عهد اليها دائما للعمل فيه وذلك لم يأت من فراغ، بل من منطلق انجازاتها الحاصلة على الإشادة من قبل الجهات المختصة نظراً لإمكاناتها وطاقاتها وخبرات العاملين في دوائرها في بغداد والمحافظات في مجالات إنشاء الطرق والجسور وجميع اعمال المقاولات الأخرى.

ولفت الى ان الشركة قامت خلال العام الحالي ٢٠٠٩ بعدد كبير من المشاريع توزعت بين إنشاء الجسور وتعبيد الطرق وبناء المدارس واعمال أخرى مختلفة وفي عموم المحافظات وبنسبة انجاز بلغت ١٠٠٪، حيث أنجزت ملاكات الشركة الهندسية والفنية وبإشراف من دائرة الاعمار الهندسي (مشروع طرق وساحات الحضرة القادرية) اذ شمل العمل قطع التربة بعمق ٧٥سم وبكمية ٣٣٠٠ متراً مكعباً وفرش طبقة من الحصى الخابط صنف/B بسمك ٢٠سم وبكمية ٤٢٥ م.ط وتنفيذ اعمال تكسير صبات من الخرسانة بكمية ٣٦٢ متراً مكعباً واعمال صب الأرضيات بالخرسانة المسلحة بطبقة من الـ(B.R.C) بكمية ٣١٣٧ متراً مربعاً وصب المماشي بالخرسانة الاعتيادية بسمك ١٥سم وبكمية ٨٢٥ متراً مربعاً، مشيراً الى تخطيط الطرق والساحات بالأصباغ البيضاء، ولقد تم انجاز العمل الموكل الى شركتنا بالكامل ضمن المدة المقررة إضافة الى المدة الإضافية التي منحت للشركة بسبب التوقفات الخارجة عن إرادتها لتنهي مهامها بنجاح برغم الصعوبات الكثيرة والمعوقات التي اعترضت عمل ملاكاتنا العاملة في المشروع.

وأضاف مدير شركة آشور: ان هناك مشاريع أخرى أنجزتها ملاكات الشركة وبنسبة انجاز بلغت ١٠٠٪ وهي صيانة طريق أربيل- الكوير في محافظة نينوى بطول ٥ كم وبكلفة ٣٧٧ مليون دينار، واعمار جسور (٣،٥،٦، طريق إمام ويس – خانقين) في محافظة ديالى بكلفة بلغت ٤٤٩، ١ مليار دينار، واعمال تبليط طرق وساحات جامعة كربلاء بطول ٥، ١٤ كم وبكلفة ٥، ٤٧٨ مليون دينار، واعمال تبليط مقتربات جسر الكوفة والعباسية والطرق الداخلية للمجمع السكني في بابل بطول ٣٧٠، ١كم وبكلفة ٣٦١ مليون دينار، واعمال صيانة وإصلاح ١٠ كم من طريق الرميثة والحمزة القديم في محافظة المثنى وبكلفة ٩٧٣ مليون دينار، واعمال صيانة طريق الحويش بطول ٦,١ كم في محافظة المثنى وبكلفة ٠٣٤، ١ مليار دينار، وإنشاء مقتربات جسر السكة في محافظة ذي قار بطول ٢,٥كم وبكلفة ٦، ٨٩٨ مليون دينار، وتنفيذ مشروع جسر البطحاء الكونكريتي بطول ١٦٠ م وبكلفة ٠٢١، ٤ مليار دينار.

وألمح الى ان للشركة اعمالاً أخرى لا تزال قيد الانجاز وهي اعمال تنفيذ طبقة الأساس القيري الثانية لمشروع طريق المرور السريع (ط٦) حيث تم تهيئة جميع متطلبات العمل من الملاكات الهندسية والفنية والمواد الأولية والآليات والمعامل الإنتاجية لانجاز اعمال تبليط طبقة الأساس القيري الثانية لطريق المرور السريع ط/٦ وبطول كلي يبلغ ٥٥كم وبعرض يبلغ ٦،١٥ م وبسمك ٩ سم ،والعمل يسير بوتيرة متصاعدة لانجاز هذا الطريق الحيوي في المدة المحددة من اجل خدمة أبناء العراق الغالي.

تاريخ صناعة الحديد والصلب

■ اعداد المدى الاقتصادي

بلغت صناعة الحديد والصلب الآن منزلة فاقت كل ما كان يحلم به رواد الصناعة الأقدمون.. وفي ما يلي استعراض تاريخي لسلسة من أفكار الماضي التي كانت في مراحل مختلفة أساسا لتطلعات المستقبل:

يعتقد بعض علماء التاريخ إن الإنسان بدأ يدخل عصر الحديد عندما نقل الحيثيون أقدم المعارف الإنسانية عن صنع الحديد معهم عندما هاجروا من منطقة أفغانستان الحالية غرباً نحو ١٥٠٠ ق.م . وقد وجد علماء الآثار عدداً وأسلحة حديدية في مقابر القدماء مما يدل على أنهم عرفوا الحديد حتى في عصر ما قبل التاريخ .

ففي شبة الجزيرة الهندية على سبيل المثال بدأ صنع الحديد فيها نحو عام ٢٠٠ ق.م. حيث كان المعدن يصنع في بواتق كبيرة ثم ينقل إلى دمشق لتشكيله هناك كما تقول بذلك كتب التاريخ القديمة بل إن هناك آراء بين علماء الآثار تقول بأن الآلات التي حفر بها قدماء المصريون معابدهم وقطعوا بها تماثيلهم من الجرانيت إنما كانت مصنوعة من الصلب الهندي.

أما عن تاريخ صناعة الحديد في الصين فقد أرخ بعض المؤرخين أنهم استعملوا الحديد في حكم الإمبراطور فوهي منذ نحو ٢٠٠٠ سنة ق.م. وتوصلوا إلى استعماله في صناعة الآلات الزراعية نحو ٦٩٠ ق.م.

أما في اليونان فقد عُرف الحديد منذ ١٥٠٠ سنة ق.م، حيث وُجد في الأدب القديم بعض الإشارات إلى الحديد في الشعر.

وفي السويد فقد عرف الحديد منذ ٨٠٠ سنة ق.م، وكان استعماله وتصنيعه منذ نحو ٥٠٠ سنة ق.م، حيث عُثر على أسلحة وآلات حديدية في بعض المعابد مثل معابد الاسكندينافيين، أما في بريطانيا فقد عرف الحديد من نحو ٧٠٠ سنة ق.م، وفي ذلك يقول العالم سميث أن هناك أكثر من برهان على أن الحديد أنتج في بريطانيا قبل عصر استعمار الرومانيين إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى اكتشاف فرن واحد لصهر الحديد في تلك الفترة ولذلك فمن المحتمل أنهم استعملوا طرقاً أخرى في صهر واختزال الحديد كالصهر في البواتق مثلاً.

أما في أمريكا فلم يعثر في تاريخها القديم على شيء سوى ما جاء في رحلة أمريكو والكتاب الذي نشره عن رحلاته الأربع إلى أمريكا التي سميت باسمه إذ يقول أنه وجد عندما نزل إلى لابلاسا بجنوب أمريكا أن الهنود الحمر كانوا يصنعون رؤوس سهامهم من الحديد كما كانت لديهم أدوات وآلات أخرى من الحديد.

أما في أفريقيا فهناك شواهد كثيرة على استعمال الحديد وتصنيعه بل أكثر من ذلك وجدت بقايا حديد في بعض الحفريات في شمال روديسيا وهناك ما يثبت تصنيع الحديد في تلك الأماكن منذ ثلاث أو أربع آلاف سنة ماضية وهنا نجد من العلماء الأثريين من يقول أن اكتشاف الحديد وتصنيعه وجد في وسط أفريقيا بين سكانه السود وأن المصريين نقلوا هذا الفن من الأثيوبيين المجاورين أو الليبيين في الغرب إلى وادي النيل ولكن هذا ينفيه تاماً ظهور حضارة المصريين قبل حضارة الحبشة وليبيا.

أما عن أفريقيا فهي ذات مكانة خاصة حيث يمثل احتياطي خام الحديد بها ١٢٪ من الاحتياطي العالمي وتعتبر دولة جنوب أفريقيا ذات وضع خاص نظراً لما تتمتع به من احتياطيات كبيرة من خامات الحديد منسوبة إلى ما يمتلكه العالم من تلك الخامات فتحتوى على ٥٪ من الاحتياطي العالمي.

أما بالنسبة لدول غرب أفريقيا مثل نيجيريا والسنغال وموريتانيا فتحتوى على احتياطيات لخام الحديد بنسب كبيرة يمكن استخراجها.

أما بالنسبة لدول شمال أفريقيا فيوجد في ليبيا احتياطي مؤكد من خام الهيماتيت بنحو ٣٩٠مليون طن والجزائر تحتوي على احتياطي خام مؤكد من الهيماتيت نحو ١٥٠ مليون طن.

أما في المغرب فيوجد حجر الحديد الأحمر الذي يحوي ٥٠٪ حديد ويقدر الاحتياطي المؤكد نحو ٧٠ مليون طن ويستغل حالياً للتصدير، كما اكتشف مؤخراً مناجم لخام الحديد في اليمن والسعودية يقدر الاحتياطي بها بنحو ٨٣٠ مليون طن.

أما في مصر القديمة فتم اكتشاف الحديد في سنة ٦٥٠ ق.م. أي قبل اكتشاف البر ندس ولكن الحديد لسبب أو لآخر لم يكن شائع الاستعمال ولم يستعمل على المدى الواسع إلا في سنة ٨٠٠ ق.م، وقد وجدت آثار تدل على صناعة الحديد في مصر ويكشف عالم الآثار ولكسن بالرسوم التي وجدت في معالم بني حسن أفران الحديد التي كانت تعمل بالنفخ الآلي حيث كان المنفاخ عبارة عن قطعة من البوص أو النفخ بكرية من الماعز ومن الطبيعي أن هذه العملية لا تحدث اختزالا كاملاً حيث عثر عند شاطئ خليج العقبة قرب عيون موسى على ٥٣٪ من الحديد باقية لم تختزل.

تدور مجادلات ومناقشات شتي عن صناعة الحديد في أفريقيا يلخصها لنا بلفور وآخرون التجائه إلى الرأي القائل بأن سكان أفريقيا السود هم أصل هذا الفن الذي هو استخلاص الحديد من خاماته في الآتي:

١- انتشار الآثار الحديدية المختلفة عن هؤلاء السود وخاصة قبائل البانتو ثم درجة المهارة الفائقة التي كان يبديها القائمون بصناعة الحدادة التي ظهرت جلياً في تلك الآثار.

٢- خامات الحديد الموجودة بوفرة في أفريقيا ويمكن جمعها من على السطح بسهولة.

٣- إن بعض تلك الخامات سهلة الاختزال تماما حتى عند درجة حرارة منخفضة نوعاً ما، بل يمكن في الواقع اختزالها حتى باللهب العادي.

٤- انه في كرد فان وكرواجي وأوغندا كان يمكن مشاهدة تلك العمليات البدائية قائمة باختزال الحديد وأنه توجد أنواع كثيرة من هذه الأفران تمثل التطور من أبسط الأنواع في أفران اختزال الحديد حتى أعقدها.

وهذا عن تاريخ الحديد في بعض دول العالم، أما عن مراحل التطور التقني في صناعة الحديد والصلب: فتوجد نظريات كثيرة بشأن صهر الحديد تفترض واحدة من هذه النظريات نشوب حريق في غابة كان سطح أرضها مغطى بالحديد ونتج عن تجمع الحرارة والكربون وخام الحديد حديد معدني في شكل بدائي يمكن طرقه إلى أشكال عديدة.

ثم كان تطور المعرفة الأساسية لصناعة الحديد حصيلة الآلف من المحاولات في أماكن عديدة من العالم وتتلخص في الآتي:

١- أثناء التسخين لدرجة حرارة عالية يجب أن يكون خام الحديد ملامساً لفحم ساخن.

٢- يجب أن يتم الاختزال في معزل عن الهواء.

إلا انه لم يمكن التوصل لفهم العملية الكيميائية في صناعة الحديد إلا بعد آلاف السنين وهي أن خام الحديد يحتوي على أكسجين حيث يتواجد في هيئة Fe_2O_3 وFe_3O_4.

وأن الكربون الموجود في الفحم الحجري يقوم بدور عامل مختزل لأكسيد الحديد وهذا الاختزال لا يحدث إلا في درجة حرارة أعلى من ٥٠٠ درجة مئوية.

وبين سنة ١٣٥٠ ق.م، ١١٠٠ ق.م. أجريت عمليات بقصد صهر خام الحديد للحصول على حديد والعمليات المبكرة منها أجريت في أفران بدائية وباستخدام الحجر الجيري وكان الاحتراق اللازم للعملية يتم بواسطة الرياح، ونظراً لأن الحصول على الحديد كان يتم مباشرة من خام الحديد فان العملية تسمى "الاختزال المباشر" ومن المعروف أن طريقة الاختزال غير المباشر استخدمت لأول مرة في بلجيكا سنة ١٦٢٠ ميلادية وأمكن الحصول على قضبان من الحديد الغفل المختزل اختزالاً غير مباشر في فرن مملوء بالحجر الجيري وبمجرد أن يبدأ الخام في الانصهار تسقط نقط الحديد المنصهر وتتعرض لتيار هواء منفوخ ويقوم الأكسجين الموجود في تيار الهواء بتخليص الحديد الغفل من الكربون والسليكا وتتكرر هذه العملية مرات عدة ليتم اختزال محتوى الكربون الزائد ويتحول الحديد الغفل إلى حديد مطاوع وأقدم أنتاج للحديد في ألمانيا تحقق في أفران الحفرة "pit furnace" أو في أفران قائمة قصيرة "low shaft" من الطفلة وصخر المحاجر وفيها كان يُحول خام الحديد إلى حديد مطاوع بالطريقة المباشرة حيث كان الخام يغسل لتخلص من الشوائب الرضية بقدر الامكان ثم يصهر في هذه الأفران باستخدام الفحم الحجري وبمساعدة تيار الهواء، وفي نهاية العصور الوسطي بدأ التخصص في عمليات الإنتاج والتصنيع وأقيمت منشآت لتصنيع الصلب الذي ينتج في ورش الصهر والطرق إلى منتجات نهائية مثل السكاكين والخناجر والسيوف.

وتغيرت طريقة صنع الصلب مع استخدام الفرن العالي من الطريقة المباشرة إلى الطريقة غير المباشرة التي مازالت حتى الآن الطريقة الأكثر اقتصاداً للإنتاج الكبير.

وفي أواسط القرن التاسع عشر زاد الطلب على الصلب زيادة كبيرة بسبب التصنيع المكثف والتوسع المستمر في شبكات السكك الحديد وأصبح الفحم هو المادة الخام الرئيسة الأخرى في صناعة الحديد وأدخلت تحسينات كثيرة على عمليات الفرن العالي بهدف تحقيق آلية الإنتاج بأكبر قدر ممكن وموائمة نوعية الحديد الغفل المنتج مع طلبات المستخدمين له.

وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر اخترع هنري بسمر طريقة لإنتاج الصلب باستخدام نفخ تيار هوائي من أنبوبة داخلة من غطاء بوتقة مملوءة بالحديد المنصهر وتصل إلى قاع البوتقة.

وفي سنة ١٨٧٨ م توصل سيدني توماس إلى بطانة مناسبة وكانت فكرته لإمكانية استخدام حديد فوسفوري تتلخص في تبطين المحول بمادة يمكنها أن تقاوم التآكل واستعمل لهذا الغرض الدولومايت المحمص.

وفى القرن التاسع عشر وحتى نهايته ظل الإنتاج راكدا نسبيا بين ٧٥٠،٧٠٠ مليون طن، ثم حدثت زيادة سريعة في الإنتاج في الدول النامية وزاد إنتاجها من نحو ٦٠ مليون طن في عام ١٩٨٢ إلى ١١١ مليون طن في عام ١٩٩١ بنسبة زيادة تبلغ ٨٥٪.

شهدت التجارة الدولية في الصلب نمواً ضئيلاً خلال نهاية القرن العشرين ويرجع ذلك إلى قيود التجارة، فقد تضاءلت أهمية الاتحاد الأوروبي واليابان وان كانا لا يزالان المصدرين الصافين "net exporter" أما الولايات المتحدة التي ظلت مستورداً صافياً رئيسياً "net importer " فقد تناقصت وارداتها في النصف الثاني من الثمانينيات، وقد ساعدت البرازيل وإنتاجها ٢٢ مليون طن في عام ١٩٩١ على زيادة الصادرات الإجمالية من أمريكا اللاتينية وبالمثل واصلت كوريا الجنوبية إنتاجها ٢٦ مليون طن لزيادة صادراتها.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ إنتاجية عوامل كلية:
رقم قياسي للإنتاجية يقيس إجمالي الناتج للوحدة لإجمالي المدخلات بسط الرقم القياسي يكون إجمالي الناتج مثل إجمالي الناتج المحلي ومقام الرقم يكون متوسط المدخلات من رأس المال والعمالة والموارد ويستخدم نحو إجمالي الإنتاجية عادة كرقم قياسي لمعدل التقدم التكنولوجي.

□ ضامن اكتتاب:
فرد او شركة يشتري حصة معينة من اصدار لسندات او أسهم ليعيد بيعها في السوق الثانوية.

□ قيمة مضافة:
الفرق بين قيمة السلع المنتجة وتكلفة المواد الخام والمدخلات المستخدمة في إنتاجها القيمة المضافة تتكون من الأجور والفائدة والربح الذي إضافته الشركة او الصناعة للمنتج.

□ ضريبة القيمة المضافة:
ضريبة مبيعات متعددة المراحل تعفي المشتريات من الخدمات والسلع الوسيطة من وعاء الضريبة.

□ مزيج مالي نقدي
تشير الى المزج بين السياسات النقدية والمالية للتأثير في نشاط الاقتصاد الكلي.

□ قرض تقسيط ثابت
اداة ائتمان توفر للمقترضين مبلغاً من المال يتم استرداده عن طريق تسديد مبلغ ثابت بشكل دوري (عادة يكون شهرياً) لعدد معين من السنوات.

□ اسعار صرف مرنة
نظام لمعدلات الصرف الإجنبي بين الدول تتحدد فيه اسعار الصرف اساساً من خلال قوى السوق الحر (العرض والطلب) من دون تدخل حكومي ومن دون التمسك بنمط معين لأسعار الصرف.

□ شركات وساخة
الشركات التي تشارك في أسواق السنوات الثلاث مثل السمسرة او التجار أو البنوك الاستثمارية.

□ عجز موازنة
بالنسبة للحكومة، هو الزيادة في الإنفاق الإجمالي عن الإيرادات الإجمالية وتدخل القروض ضمن الإيرادات هذا الفرق (العجز) عادة ما يتم تمويله بالقروض.

□ متوسط داوجونز لأسهم الصناعة
هو احد المؤشرات المهمة للأوراق المالية التي تستخدم للحكم على الحالة العامة لأسواق الأوراق المالية وما وضع الأوراق المالية التي لديك بالمقارنة معها وهو يقيس أداة ٣٠ من أسهم الشركات الصناعية.

□ ربح الأسهم
هو المبلغ الذي تقدمه الشركة لكل سهم من الأسهم العادية ويتم الحساب من الرقم عن طريق قسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية القائمة.

الاقتصادي | العدد (1670)السنة السابعة -الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء التاسع

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

يعد ارتفاع الأسهم في أواخر العشرينيات ارتفاعا سلساً وكان مستوى السوق متذبذباً جدا في سنة ١٩٢٨ وذلك بعد ارتفاع قوي جدا في سنة ١٩٢٧، ومن الشهور الأولى من تلك السنة مضت السوق قدما في مستوى تجاري كبير، وقد حثت إعادة معالجة أسعار سوق الأسهم القادة الماليين والسياسيين لاستخدام الكلمات المهدئة التي من شأنها تهدئة المستثمرين القلقين.

وعبر اندرو ميلون وزير المالية الأمريكي عن رأيه بقوله: "سيستمر نهج الرفاهية المحكم هذا".

وتم انتخاب هيربيرت هوفر رئيساً في شهر تشرين الثاني /نوفمبر من سنة ١٩٢٨و ارتفع مستوى التجارة.

و بذلك احتلت سنة ١٩٢٨ ثالث مركز كأفضل سنة في ما يخص نسبة الأرباح المئوية في مؤشر داوجونز الصناعي، وبذلك تقافز المستثمرون على شراء الأسهم قبل ان يفوتهم القطار.

وازدادت التجارة بالأسهم بوثباتها في سنة ١٩٢٨ الى مطلع ١٩٢٩ و ذلك من خلال شراء الاسهم من دون تامين مالي، أي شراء الأسهم بأموال تمت استدانتها، سمحت للعديد من المستثمرين ان يحولوا مقدارا قليلا من الدولارات الى آلاف الدولارات عن طريق صفقات الأسهم.

ومن خلال الاستثمار بنسبة صغيرة من أموالهم واستعارة البقية من أصحاب البنوك زادت كل من الارتفاعات الصغيرة من نسبة العائدات المتوقعة بمرات مضاعفة، وبقيت زهرة أسعار الأسهم المالية متفتحة طوال الفترة التي لم يدع بها أصحاب البنوك بقروضهم، وازدادت نسبة الديون الى ٦٣ بالمئة في الفترة المحصورة بين نهاية ١٩٢٧ وشهر تشرين الثاني من عام ١٩٢٨.

وعبأت هذه الزيادة في عمليات الشراء من دون تأمين، أي بنظام الاستدانة، من الإذعان والقبول في السلطات المنظمة وخصوصاً في نظام البنوك الفيدرالي قدراً اكبر من الزيادة في أسعار الأسهم خلال سنة ١٩٢٩.

ولم يكن ذلك بالأمر الكبير بحيث يسحب النظام الفيدرالي مسؤولياته و يرسل إشاراته الى مشتري السوق.

وافترض المسؤولون الفيدراليون ان أسعار الأسهم ستمضي قدما في الزيادة لما يدعى بالأساسيات والأوليات، حيث سمح النظام الفيدرالي لجميع البنوك بان تستعير الأموال عبر نافذة الحساب خاصتها و بخصومات ذات نسبة منخفضة بقيمة ٥٪ (وازدادت من ٣,٥ الى ٥ عبر الجهود غير المنظمة لإيقاف عمليات الاستدانة وعمليات المضاربة) وإعارتها للمستثمرين على انها ديون لشراء الأسهم و بنسبة تزيد على ١٢ بالمئة.

وفي ضوء حل نزاعات المضاربة هذه في الأموال المستعارة قام النظام الفيدرالي بتنفيذ نظام لكبح نشاطات المضاربة في سوق الاسهم المالية، حيث ارسل النظام الفيدرالي رسالة مهمة عن طريق رفع نسبة الخصم بقيمة اكبر في شهر آب وعن طريق زيادة متطلبات نظام الاستدانة لشراء الأسهم، وبذلك أشرق النظام الفيدرالي بنوره في فترة وفرة وزيادة كبيرة.

ولم يقم النظام الفيدرالي بعمل أكثر من هذا الا بالقليل في السنوات المقبلة، وبالرغم من هذا فان نظام البنوك الفيدرالي صرح في مطلع شهر أيلول من عام ١٩٢٩ انه ليس للاتحاد الفيدرالي الحق في إعطاء تولي المسؤولية ولا أي ترتيب يجعله في محل الوسيط و الحكم في عمليات تامين المضاربة ولا التقييم.

وطفى على السطح نوع من الغموض الذي ساد سياسة النظام الفيدرالي وذلك عندما قام ميتشيل و هو مدير البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك و المدير التنفيذي في مؤسسة ناشيونال ستي (National City) قام بإعلان الكثير من التصريحات التي بدت و كأنها على خلاف مع المواقف التي يتخذها المسؤولون الفيدراليون.

فعلى سبيل المثال عندما اقترح النظام الفيدرالي وجوب عدم استخدام الأموال المستدانة من نافذة الحساب في عمليات المضاربة،صرح ميتشل في صحيفته الإخبارية المتخصصة: "مصارف النظام الفيدرالي ترغب في تجنب الانهيار العام لأسواق الأوراق المالية"، ويعني تجنب حدوث ازمة في السوق المالية ان لا يقوم النظام الفيدرالي بأي شيء من شأنه إبطاء عملية الصعود في أسعار الأسهم، لماذا؟ لان مثل هذه الفعاليات يمكن ان تؤدي الى تراجع حاد في الظروف الاستثمارية العامة، ناهيك عن ذكر قيمة السندات التجارية في الاسهم التي أقامها العديدون.

وفي التحليل النهائي وقف النظام الفيدرالي وقوفا أساسياً على الخطوط الجانبية للأحداث التي وقعت في ١٩٢٩، وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنحو ٣٠٠ نقطة و بدأت سنة ١٩٢٩ بارتفاع آخر في الأسعار وفي ربيع السنة نفسها كتب جون راسكوب وهو رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية في مجلة لايديز هوم جينيرال (ladies home general) بان اي فرد متوسط يمكنه ان يضع النقود في الاستثمار الائتماني (وهي شركة مالية متخصصة في تحويل دولارات قليلة الى آلاف الدولارات) ويمكن للفرد ان يصبح غنيا في هذا الازدهار المستمر.

وافترض بيرنارد بيرك و هو ماليٌ شهير بان الاقتصاد كان على حافة الإقلاع والصعود و قد وافق بروفيسور جامعة برنكتون ايفرنغ فيشر رأي زميله الذي تمثل في وصول الأسواق الى حالة اكثر علوا من الاستقرار النسبي الدائم و ان السوق كادت تصل الى حالة أعلى.

وينوه نقاد اليوم من الاقتصاديين بانه حتى النظام الفيدرالي (وهو مجموعة البنوك الأساسية في أمريكا) بتحذيراته المبطنة كأن يأخذ خطواته في طريق التقدم.

وفيما كان يجب ان يعد من احد اكثر التوقيتات الخاطئة لأبحاثه ورسائله عن سياسة النظام الفيدرالي كتب جوزيف استاغ لورينسفي سنة ١٩٢٩" يجب ان يكون من الواضح ان الإجماع في حكم الملايين من الذين كان لتقييماتهم وظائفاً لهذه السوق المثيرة للإعجاب يجب ان يكون من الواضح انه ليست الأسهم ذات أسعار تقيمية مبالغ فيها... فاين هي مجموعة الرجال ذوي الحكمة الوافرة و التي تخولهم ان يستخدموا حق الفيتو في نقض هذا الحكم".

وكان مقترحه لمجموعة مصارف النظام الفيدرالي بسيطاً الا وهو "يجب ان لا يتعامل وال ستريت wall street مع مجموعة المصارف المنظمة مع النظام الفيدرالي، وكجمهور فان له المقدار الكبير من القوة ليكون مستقلا عن البنك المركزي الذي بدأ بإظهار أفكار ضيقة النطاق والجهالة.

وحذرت مجموعة قليلة من الخبراء من حدوث كارثة مفاجئة و حذر بول واربرغ فيما بعد في مصرف انتيرناشيونا اكيسيبتانس بانك و هو من أوائل مؤيدي نظام البنك الفيدرالي الاحتياطي من الانهيار الذي كان سيحصل في أسعار الأسهم والاقتصاد أيضاً في حال استمرار عمليات المضاربة.

وقد وافق الكتاب من المحررين من أصناف مالية مختلفة على ذلك. و تم نشر رسالة أبحاث بور الأسبوعية المتخصصة بالاعمال والاستثمار والتي حذرت من خطورة تزايد أسعار الأوراق المالية المبالغ فيها، وناقش كذلك محررو الصفحات المالية في صحيفة نيويورك تايمز مشكلة الرؤوس الباردة التي لا تتخذ ردات فعل حيال التجارة المتزايدة بشكل كبير في هذا الوقت.

وبالرغم من انخفاض اسعار الاسهم في نهاية الصيف بحسب خطاب قدمه مستشار مالي رفيع المستوى يدعى روغر بايسون الذي كان صدمة لاول مرة للأسواق، وبالرغم من تصريح العديد من المحررين والمعلقين بان أسعار الأسهم قد أصبحت عالية جدا الا ان تخمينات بايسون التي تمثلت في ان أسعار الأسهم ستستمر لفترة طويلة وذلك بسبب التصحيحات التي جذبت انتباه الجميع، وكان توقيت بايسون صحيحا حيث رافقت تحذيراته الضيق الذي حصل في مجموعة المصارف في النظام الفيدرالي والتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي خلف ظروفاً كانت ناضجة بما فيه الكفاية للانحدار في أسعار الأسهم (حيث كان شهر آب من سنة ١٩٢٩ في مرحلة تضاءل في العجلة الاستثمارية و عند نهاية شهر آب كان مؤشر داو جونز عند نقطة ٣٨٤ و في نهاية شهر أيلول توقف المؤشر عند ٣٤٩ نقطة حيث يشار في بعض الأحيان الى هذا الانخفاض بـ(تضاؤل بايسون) حيث لم يكن هذا الا تراجعاً بسيطاً مقارنة بالتحولات التي حصلت في الأشهر التالية.

ففي لمحة سريعة حدث الانخفاض الحاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر في سنة ١٩٢٩ الذي اشار الى بداية الانهيار الكبير، حيث تراجع مؤشر داو جونز الى ما يفوق خمسة و عشرين بالمئة من المستويات التي كان عليها في شهر آب من السنة نفسها .

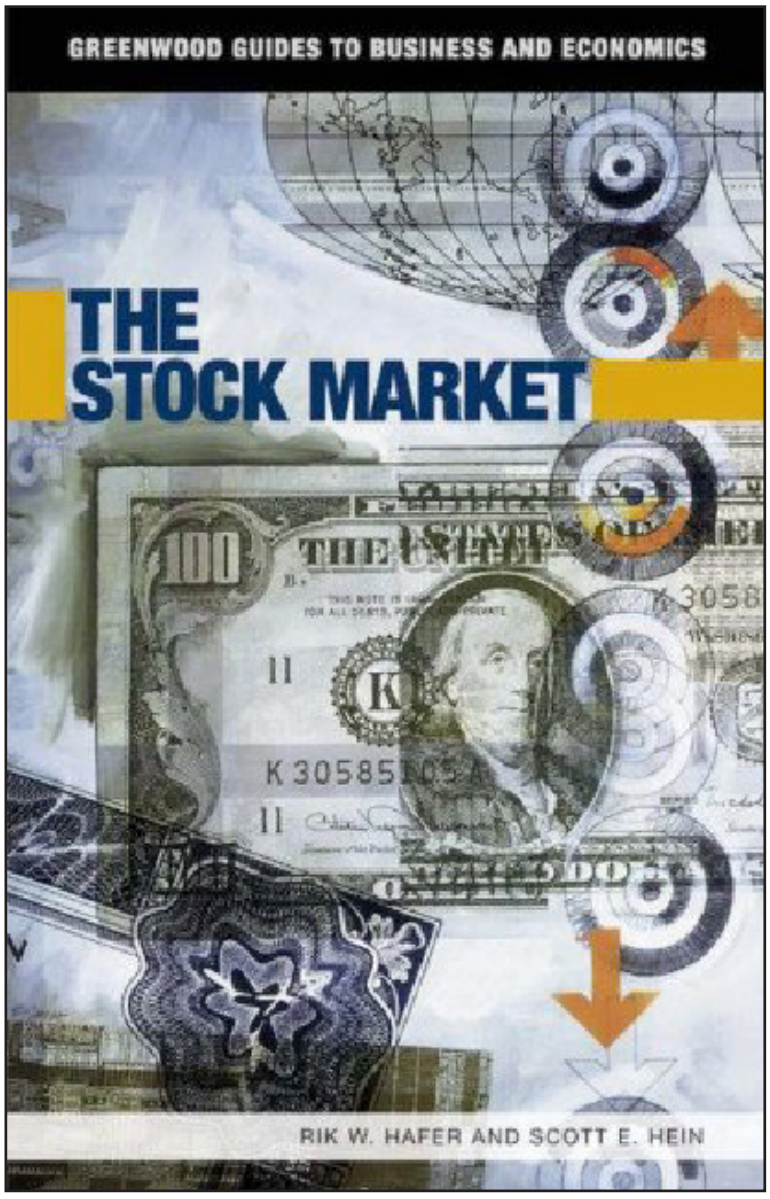

صناعة صينية انتقلت الى مصر

■ ترجمة/ شيماء جويد فرحان

نظرا لما تملكه مصر من أيد عاملة غير مكلفة ومحفزات للاستثمار فضلا عن الصادرات التي لا تخضع الى قيود لفتت مصر انتباه إحدى مجموعات النسيج الصينية كونها الموقع المثالي لإنتاج الملابس الجاهزة لتتخلص بذلك من المنافسة الخانقة التي تواجهها في الصين.

هذا وقد بدأت مجموعة النيل للنسيج التي يملكها الصينيون بالعمل التجاري في المنطقة الحرة لبور سعيد والمطلة على المدخل الشمالي لقناة السويس وقامت بتطويرها لتصبح الان منطقة صناعية يعمل فيها نحو ٦٠٠ عامل، ٢٠ بالمئة منهم صينيون والبقية مصريون.

ومن الجدير بالذكر ان المواد الأولية الزهيدة وظروف التصدير الجيدة هي ما منح الشركة قدرة دخول الأسواق الأجنبية بسهولة.

وتعتبر تلك صفقة جيدة لمجموعة النيل للنسيج والتي تقوم باستيراد ٦٠ بالمئة من منتجاتها الأساسية من دون ضريبة ومن ثم ترسلها الى خارج مصر، وبشكل رئيس الى الإمارات المتحدة.

وان اغلب الملابس رخيصة الثمن التي تنتجها الشركة يكتب عليها الآن "صنع في مصر" وليس "صنع في الصين".

هذا وذكر محمد عبد السميع المدير الإداري للمنطقة الصناعية: "تسمح المناطق الحرة المصرية بالتصدير الى جميع أنحاء العالم من دون قيود تقريباً"، كما وان الأجور المحلية منخفضة بما فيه

الكفاية لتنافس أجور العمال الصينيين حتى مع وجود نظام المكافآت الذي يمنح للعمال المصريين عند نهاية كل شهر.

"في المصانع التي تكون فيها الأجور ثابتة نحن نكسب كحد أقصى ٧٠٠ الى ٨٠٠ جنيه مصري (أي ما يعادل ١٣٠ الى ١٥٠ دولاراً شهرياً)، اما في هذه الشركة فالأمور افضل بالنسبة لنا" هذا ما ذكره مدير المصنع منصور السيد.

وفي المصانع المضاءة بالنيون نجد العاملات المصريات يرتدين الحجاب ويعملن جنبا الى جنب مع الفنيين الصينيين بملابسهم البيضاء وهم ينصتون الى الأصوات الحادة التي تصدرها مكائن الخياطة، وتكتب التوجيهات الواردة على الملابس باللغتين العربية والصينية، اما بالنسبة لوسيلة التخاطب بين الزملاء فقد تطلب الامر بذل المزيد من الجهد.

"لقد علموني كلمات صينية عدة وهم بدورهم يتعلمون العربية" هذا ما قالته ليلى علي وهي خياطة في المصنع.

ما يقارب ٩٥٠ شركة صينية بدأت بعملها في المنطقة الحرة المصرية لتمثل بذلك اجمالي الاستثمار الذي يقارب ٣٠٠ مليون دولار.

اغلب هذه الشركات تعمل في مجال الصناعة (نحو ٥٢٦ شركة) بينما تعمل ٣٠٦ شركات في الصناعة الخدمية، فضلا عن ٣١ شركة تعمل في قطاع الزراعة و٨ شركات اخرى في مجال السياحة وفقا لما ذكرته الهيئة العامة للسياحة في مصر GAFI والتي تشرف على المناطق الحرة في البلد.

وسينطلق منتدى التعاون ما بين الصين وإفريقيا FOCAC في منتجع شرم الشيخ المطل على البحر الأحمر وستحضره نحو ٥٠ مستثمراً دولياً يؤمل ان يعمل على تعجيل استمرارية الاتفاقية الصينية-المصرية لتشجيع المزيد من الاستثمار في البلاد.

هذا وان التزايد المذهل في التعاون الاقتصادي ما بين الصين وإفريقيا خلال الأعوام القليلة الماضية في محور القمة التي سيحضرها كل من رئيس الوزراء الصيني وين جياباو والرئيس المصري حسني مبارك.

وقد ارتفع الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا بعد ان كان ٤٩١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ليصبح ٧,٨ بليون دولار عام ٢٠٠٨، أي ان التجارة ما بين البلدين قد ازدادت عشرة أضعاف منذ بداية هذا العقد، ويعقد منتدى FOCAC كل ثلاث سنوات وستكون هذه المرة الرابعة منذ ان تم افتتاحه عام ٢٠٠٠.

الاقتصادي | العدد (1670)السنة السابعة -الثلاثاء (8) كانون الاول 2009

بعد ان كان مصدرا له .. العراق يستورد 90 % من الرز

■ بغداد / المدى الاقتصادي

تراجعت نسبة إنتاج المحاصيل الستراتيجية بشكل لافت للنظر فيما تستورد وزارة التجارة وتجار الحبوب ما نسبته ٩٠٪ من الرز الذي كان العراق يعد من اكبر مصدريه الى دول المنطقة.

وفقدت "سلة الخبز" العراقية قدرتها على الإنتاج، فيما يشكو المزارعون من قلة الماء في نهري الفرات ودجلة، كنتيجة لسياسات القطع التركية والسورية والإيرانية، ومن غياب خطط الدعم الزراعي الحكومية، محذرين من كارثة حقيقية يمكن أن يواجهها البلد، إذا ما استمر "تعطل" زراعة المحاصيل الستراتيجية كالرز والحنطة.

ونشرت وكالة فرانس برس مؤخرا تقريرا ذكرت فيه أن وجه المزارع العراقي عايد شمخي، بدا مكفهراً، وهو ينظر الى أرضه اليابسة التي تتناثر فيها الأعشاب الضارة، برغم أنها تقع وسط أو في قلب منطقة كانت تُسمّى ذات يوم "سلة الخبز" العراقية.

ويقول شمخي بحسب الوكالة ذاتها عن ذلك: "كل شيء أصبح جافاً، لم أقم بزراعة شيء من الرز هذه السنة؛ إنّ حالة مثل هذه تمثل كارثة حقيقية".

ويمتلك شمخي ١٢٥ هكتاراً من الأراضي الزراعية التي تقع خارج قرية (الغزالي)، في محافظة النجف التي تُعد من المحافظات المنتجة للغذاء العراقي، لكنّ الإنتاج بدأ ينخفض فيها الى مستويات متدنّية، منذ تسعينيات القرن الماضي، برغم أن أراضيها الزراعية قريبة من نهر الفرات.

إن النهر الذي كان يجهز حقول زراعة الرز التي تحتاج الى كميات كبيرة من الماء، بات موحلاً، بسبب الانخفاض الدائم في منسوب المياه المتدفقة من تركيا عبر سوريا الى العراق، ولهذا لم يعد يوفر إلا ربع كمية المياه المطلوبة في الأراضي الصالحة للزراعة.

ويشير التقرير ذاته إلى أن الهلال الخصيب، تلك الأرض التي تقع على امتداد العراق بين نهري دجلة والفرات، كانت على مدى التواريخ القديمة "سلة الغذاء" الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وإلى الدرجة التي يعتقد أنها كانت في بدء التاريخ "جنة عدن" التي عاش فيها آدم وحواء، طبقاً للرواية التوراتية، لكنّ العراق الآن يستورد نحو ٩٠ بالمئة من الرز الذي يستهلكه، فيما كان قبل قرن من الزمن مصدّراً للرز.

وحقل المزارع عايد شمخي، كان ذات يوم يوفّر له "عائدات مالية مرضية"، إذ كان يبيع محصوله الزراعي إلى جمعية تعاونية بسعر مدعوم من الدولة، لكنّه هذه السنة لم يزرع لا الحنطة ولا الرز، ويصف السنة الحالية بأنها "مروّعة"، لم يكن هناك مطر، ومستويات الماء في نهر الفرات كانت متدنّية جداً، وحتى الطيور المهاجرة لم تتوقف في مناطق العراق التي اعتادت التوقف فيها خلال فصل الشتاء.

ويتابع شمخي: "نحن مزارعون لا نحتاج الى النفط، برغم أنه المصدر الطبيعي المهم في البلد، إنه لا يستخدم من أجلنا، لهذا نحن نحتاج الى حصتنا من الماء"، ويوافقه على هذا الرأي أحد شيوخ القرية عباس حمادي الذي يقول: "هذه السنة هي الأكثر سوءا، لقد تحوّل أولادنا بحكم الضرورة الى عمال في المدينة".

ويوضح التقرير، بحسب فرانس برس إلى إن البلد الذي يعتمد ثلث سكانه على الزراعة، يعاني من نقص المياه الحاد منذ نحو ١٥ سنة، وتجهيزات المياه القليلة، تسببت بالجفاف، نتيجة نقص تدفقها إلى نهر دجلة والفرات من تركيا التي بنت شبكة من السدود، كجزء من مشروع ضخم متطور في منطقة جنوب شرق الأناضول.

وتقطع سوريا من جهتها الكثير من حصص الماء على نهر الفرات الذي يمر بها، بينما تقوم إيران الجارة الشرقية للعراق، بقطع المياه التي كانت تتدفق في روافد نهر دجلة، أضف الى هذه المشكلة، ارتفاع نسبة الملوحة في التربة، المتسببة عن الفيضانات السابقة، والاستخدام التقليدي لتقنيات الرّي التي تتشابه في العراق ومصر، ونتج عن كل ذلك هبوط ملحوظ في توفر الأراضي الصالحة للزراعة.

وحسب آخر تقرير لمنظمة الزراعة والتغذية التابعة للأمم المتحدة، فإن الزراعة العراقية التي كانت المساهم الأكبر الثاني في الناتج الوطني الإجمالي، قد انحدرت مساهمتها من ٩ بالمئة تقريباً سنة ٢٠٠٢ إلى ٤ بالمئة سنة ٢٠٠٨".

وفي هذا السياق، يؤكد زهير علي عبد الرزاق، مدير الزراعة في محافظة النجف، أنّ أراضي زراعة الرز، كانت في السابق تغطّي نحو ٥٠،٠٠٠ هكتار من الأراضي، لكن هذا الرقم تدنّى الى ١٧،٢٥٠ في السنوات الأخيرة، وأضاف قوله: "لقد تصاعدت استيرادات الرز ومحاصيل الحبوب الأخرى في السنوات الأخيرة".

وطبقاً لوزارة الزراعة، فإن العراق أنتج ١٢٠،٠٠٠ طن من الرز سنة ٢٠٠٨، لكنه استورد عشرة أضعافها من الخارج، وهذا يكلف الدولة نحو ٦٠٠ مليون دولار.

ويقول الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي: "اليوم يزوّد الإنتاج الزراعي فقط ٣٠ بالمئة من احتياجات البلد"، وبالنسبة للحنطة التي تعد منتجاً رئيساً بالنسبة للعراق، فإن ٣،٥ مليون طن، أو ما يعادل ثلاثة أرباع الاستهلاك الإجمالي، استورد من الخارج خلال السنة الماضية.

وفي محاولة لرفع مستويات الإنتاج المحلي الزراعي، شرعت وزارة الزراعة بتنفيذ ما تسمّيه برنامجاً ضخماً لتحديث ممارسات الري.

ويؤكد الجميلي بهذا الصدد: "لدينا مشروع لإرواء ٧٥٠،٠٠٠ هكتار من الأراضي من خلال استخدام الرشاشات الآلية التي تعطي الكميات المناسبة من الماء، وتخفّض ملوحة التربة".

من جانب آخر تؤكد فرانس برس أن الباحثين يعكفون على تطوير أنواع مختلفة من الحبوب التي تقاوم المستويات العليا من ملوحة التربة، كما تعمل على رفع معدل إنتاجها، ولكن بالنسبة للمزارع عايد شمخي، فإنّ الحل الوحيد الذي يمكن أن ينهي الأزمة الزراعية هو الماء.

ويقول بهذا الصدد: "نحن نريد من تركيا وسوريا وإيران أن تعطينا حصتنا من المياه".

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المحررون: كريم محمد حسين، احمد العابدي
الاخراج الفني: ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي: محمد السعدي
تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

أزمة دبي المالية

■ عباس الغالبي

بدت بوادر الأزمة المالية العالمية تلقي بظلالها على دول المنطقة بعد أكثر من عام على بدايتها في مؤشرات تؤكد حجم المخاطر المتوقع حدوثها جراء هذه الأزمة المالية التي كانت بواعثها تعود لأزمة في قطاع العقارات وانعكاسات ذلك على قطاع البنوك والمال .

وخلال الأسبوع الماضي أعلنت حكومة دبي ومعها كبريات الشركات فيها عن أزمة حقيقية في عدم قدرتها على سداد الديون المترتبة عليها التي فاقت الـ ٨٠ مليار دولار جلها لشركتي دبي العالمية والنخيل العملاقتين وما انسحب ذلك على قدرة أمارة دبي المالية التي كانت الى وقت قريب تمثل مركز الثقل الاقتصادي وليس للإمارات فحسب، بل لدول الخليج العربي ودول المنطقة الأخرى، ومركزاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتمادها على قطاعي العقارات والسياحة فقط لعدم امتلاكها موارد طبيعية.

وشكلت هذه الإمارة عاصمة اقتصادية للإمارات المتحدة خلال وقت قياسي، واعتبرها الخبراء والمتابعون مغامرة كبيرة ومبالغة في عملية الاستثمارات الهائلة خاصة في قطاع العقارات والإسكان، حيث اعتمدت على القروض الكبيرة التي حققت استثمارات وموارد دعمت الموازنة العامة وشكلت نسبة إيرادات دبي مساهمة في الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الا أن كثيراً من المحللين والخبراء ذهبوا الى ان الإفراط في الانفتاح وبشكل مغامر أوقع إمارة دبي في هذه الأزمة التي كانت نتاجاً حقيقياً للازمة المالية العالمية بسبب الاندماج الكبير لاقتصاد دبي مع الاقتصاديات العالمية .

ان دبي منكشفة على الأسواق العالمية وعدم وجود النفط فيها لا تستطيع ان تسد العجز المالي الكبير الحاصل لديها من إيراداتها من السياحة والخدمات فهي غير كافية بحكم الواقع على مجاراة حجم الديون الموجودة على أرض الواقع ، هذا فضلا عن ظهور بوادر خلاف كان قد نفاها حاكم إمارة دبي نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن راشد آل مكتوم، لكن رفض حكومة إمارة أبو ظبي مساعدة دبي ماليا اظهر نوعا من الخلاف يتحرك على الواقع المعيشي بين الأمارتين الكبيرتين والمقتدرتين اقتصاديا .

الأزمة أفرزت تداعيات كثيرة لعل في مقدمتها انحسار طلب الاستثمار وتراخي دخول المستثمرين في سوق العمل في دبي فضلا عن التوجس او التردد الذي أصاب كبريات الشركات المستثمرة حاليا والمتطلعة للاستثمار المستقبلي في دبي، هذا إضافة الى تأثر أسواق المال والبورصات الخليجية والعربية والأوروبية وحتى الأمريكية واليابانية والتي شهدت خلال الأسبوع الماضي وبداية الأسبوع الحالي تراجعا كبيرا في مؤشرات أسهمها ، وما لحق ذلك من ارتباك في أسواق المال ولاسيما التي تعتمد معايير دولية فيها الكثير من القواسم المشتركة .

ولان دبي منكشفة على الأسواق العالمية وعدم وجود النفط فيها لا تستطيع ان تسد العجز المالي الكبير الحاصل لديها من إيراداتها من السياحة والخدمات فهي غير كافية بحكم الواقع على مجاراة حجم الديون الموجودة على أرض الواقع ، هذا فضلا عن ظهور بوادر خلاف كان قد نفاها حاكم إمارة دبي نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن راشد آل مكتوم، لكن رفض حكومة إمارة أبو ظبي مساعدة دبي ماليا اظهر نوعا من الخلاف يتحرك على الواقع المعيشي بين الأمارتين الكبيرتين والمقتدرتين اقتصاديا ، وكذلك وجود التنافس المعلن بين الأمارتين بشأن الخطوط الجوية وشركات الطيران له أثره المعلن على طبيعة المساعدات التي من الممكن ان تقدمها أبو ظبي الى دبي.

وكما ان حجم الأيدي العاملة الأجنبية من مختلف دول العالم قد يتعرض الى خطر متوقع بسبب توقف الكثير من الاستثمارات الحالية والمستقبلية التي تجعل هؤلاء العمال والموظفين في مهب الريح.

واذا ما تطورت الأزمة ووصلت دبي الى الإفلاس فقد يتعرض موقعها الاقتصادي الى الانهيار وقد ينهار برجها هو الآخر على الرغم من بقائه واقفا ينتظر المعالجة والعون سعيا للهروب والإفلات من أزمة حقيقية هي الأولى التي تعرضت لها إمارة دبي.

abbas.abbas80@yahoo.com